

التنمية والتحرر، والحركة الأفروعمومية

قصي همرور

كرامة قوة عدل علم سلام
كرامة قوة عدل علم سلام
كرامة قوة عدل علم سلام
كرامة قوة عدل علم سلام
كرامة قوة عدل علم سلام

اسم الكتاب
التنمية والتحرر، والحركة الافروعمومية

المؤلف
قصي همور

الناشر
مشروع الفكر الديمقراطي
سلسلة قراءة من أجل التغيير رقم (95)

مؤسس السلسلة
شمس الدين ضو البيت

الإخراج الفني والتصميم
ميرغني عبد الحي

الطبعة الأولى
نوفمبر 2022

سلسلة 'القراءة من أجل التغيير'

مهداة إلى طلائع هذا التغيير ووقوده في السودان ..

إلى الشباب الذين يحملون شعلة الوعي الثقافي المُتقدم ..

مما ينكره عليهم سدنة الاستبداد والتخلف

وإلى النساء السودانيات، لا سيما نساء الريف، ضحية القهر التاريخي وأكبر المستفيدات من التغيير ..

وإلى أهل السودان في الهامش .. الذين مهرّوا الطريق إلى التغيير بدماءٍ غزيرة..

وإلى أجيال المفكرين والمتقنين والمناضلين ونشطاء المجتمع المدني ..

الذين قضوا أعمارهم.. وضحوا بحرياتهم وحيواتهم فداءً للنهضة والتقدم

إليهم جميعاً سلسلة «القراءة من أجل التغيير».

مقدّمة الناشر

أُمَّةٌ تَقْرَأُ.. هِيَ أُمَّةٌ تَضِلُّ حُرَّةً أَبَدًا

عند كتابة هذه المقدمة لسلسلة القراءة من أجل التغيير، لمرحلة ما بعد الثورة، يكون مشروع الفكر الديمقراطي وبرنامج القراءة من أجل التغيير قد توجَّح سبع سنواتٍ من العمل المعرفي والتنظيمي والتمموي المتواصل في مجموعات القراءة من أجل التغيير (2013-2020)؛ سَبَقَتْ سِتُّ مِنْهَا ثورة ديسمبر أبريل المجيدة. طوال هذه السنوات السبع، ظلَّ العمل في مشروع الفكر الديمقراطي مُوجَّهًا نحو الالتحام المعرفي والتنظيمي بالقواعد الشعبية للمجتمع السوداني، والانخراط معها في مبحثٍ جماعيٍّ حول الفكر السياسي السوداني، وخصائصه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ودراسة قوامه العميق، بهدف التَّعرُّف على جذرِ المشكلات في المجالات كافة؛ على طريق التفكر حول الحلول المُمكنة لهذه المشكلات.

انعقدت في إطار هذا المبحث الجماعي عدَّة آلاف من حلقات الحوار والنقاش حول قضايا السودان، أدارتها المئات من مجموعات القراءة المنتشرة حول البلاد، مُعظَمها في الجامعات، وفي الأقاليم خارج العاصمة المثلثة. ضمَّت هذه المجموعات الآلاف من الشبان والشابات بصورة مباشرة، والآلاف غيرهم بصُورٍ

غير مباشرة، تداولت مجموعهم وحفلاتهم حتى لحظته -نهاية- 2020 حوالي ربع مليون كتاب من «سلسلة القراءة من أجل التغيير»؛ دُرست وتناقشت وتحوّرت حول مضامينها وقضاياها. وصاحب النقاشات والحوارات التحامًا بالمجتمعات المحليّة، في صورة أعمالٍ تنموية وخدمية، ساهمت في تأهيل عشرات المدارس والمراكز الشبابية والثقافية وحملات التشجير والحملات الصحيّة، كما أسهمت في إقامة مئات غيرها من الأنشطة المعرفية والثقافية والإبداعية، والندوات والدورات التدريبية. كلُّ ذلك في ظل واحدةٍ من أكثر مراحل السودان قمعاً وتضييقاً على الحريات ومساحات المجتمع المدني، تعرّض خلالها مشروع الفكر الديمقراطي لملاحقات جهاز أمن النظام المُباد، واعتقال القائمت والقائمين على عمله، ولحملاتٍ إعلاميّة تحريضيّة شريسة من عتاة حُرّاس النظام الأموقراطي.

كانت الغاية الأشمل، والغرض المحوري من هذه الأنشطة مُجمّعة -إضافةً، بالطبع، إلى اكتساب المعرفة ومهارات الحوار السياسي الديمقراطي- الخروج بممارسات القراءة والثقافة من الإطار الرومانسيّ الاستعلائيّ الانعزالي الذي كانت عليه، لئسهم في زيادة الطلب على التغيير إلى حدّ الأقصى، وتسخيرها لتفكيك آليات الدولة الدينية الاستبدادية القائمة على التأميل والتمكين والجهاد، بمواجهتها فكرياً وسياسياً. والتداول المعرفي حول مفردات الحداثة والنهضة والتقدم، بما في ذلك قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة واحترام التنوع المجتمعيّ، وبحيث لا يقتصر التغيير، هذه المرة، على إسقاط نظام الحكم الذي كان قائماً، فحسب، وإنما ليتعدى ذلك ويكون تغييراً على المستوى السياسي والاجتماعي والفكري في السياق السوداني. الذي حدث، أن الشعب السوداني أنجز، بثورة ديسمبر/ أبريل المجيدة، جِزاً تاريخياً مُذهلاً وغير مسبوق في جوارنا الإفريقي والعربي، وحدّثاً مُدهشاً مُبهرًا حتى على المستوى العالمي.

ما يُحوّل الحراك الشعبي إلى ثورة هو ما يحدّث من عمليّة تغيير واسعة النطاق، سريعة الإيقاع في الافتراضات المفهومية والأسس المعرفية والأعراف والتقاليد وأسلوب الحياة، والتي عادةً ما تكون قد استقرّت وترسّخت، حتى أن الحياة لتبدو راتبة ساكنة يصعب تغيير وتيرتها، كما بدا الحال في السودان مع تطاول عهد الدولة الدينية. لقد أحدثت الثورة، بلسان الحال والمقال، قدرًا كبيراً من الخلّة والتغيير في المؤسسات الاجتماعية والسياسية والفكرية السائدة، وفتحت منافذ للقضاء على مؤسسات مفهومية ومادية عميقة في المجتمع السوداني.

بهذه الإنجازات الكبيرة، تُكوّن الثورة قد مهّدت الطريق، ووضعت الأسس، وحدّدت الغايات والمقاصد الكلية لإرادة جماهير الشعب السوداني، وسيكون التحديّ المائل أمام الثوار تحويل «قوّة الجماهير» هذه وإرادتها الديمقراطية الهادفة، التي كانت هي المظهر الأبرز للثورة، إلى أدوات ووسائل ودافعيّات لاجتياز الفترة الانتقالية وتحقيق غاياتها بنجاح.

من الواضح لكلّ متابع أنّ تعقيدات الانتقال تفاقمت كثيراً في ظلّ دكتاتورية الدولة الدينية: لن يقتصر الانتقال، هذه المرة، على أن يكون انتقالاً من دكتاتورية مُستبدّة إلى ديمقراطية ليبرالية، كما كان الحال -على سبيل المثال- في مصر وتونس إبان ثورتيهما، وإنما يزيد عليها ليشمل الانتقال من شمولية دينية صارمة إلى فضاءات مدنية رحيمة (بعضنا يؤثر هنا استخدام مُصطلح العلمانية)؛ من دولة حربيّة ما انفكت تُواجه مواطنيها بقوّة السلاح والعنف المُفرط، إلى دولة السلام التي تقوم على حقوق المواطنة المتساوية، وتحترم التنوع والتعددية؛ من حالة العنت الاقتصادي وشطّف العيش التي تُحيط بالسودانيين إلى آفاق العيش الكريم، القائم على رفع العُبن التتمويّ عن المهمشين، والمُنتمين للقطاع التقليديّ المطريّ الزراعيّ والرعيّ؛ من مجتمع ودولة أحاديّة الهوى والهوية، إلى الدولة التي تحترم تنوعات مجتمعها الثقافية والدينية والإثنية واللغوية وتتأسّس

عليها؛ ومن إطار قانوني وفكري وحضاري سلفي إلى رحاب العقلانية والحدثة الإنسانية.. إلخ.

تطرح هذه الانتقالات المطلوبة، والواجبة التنفيذ، بلا مُواربة، تحديات عظيمة ماثلة أمام التغيير والانتقال، لكنّ تجاربنا السابقة، وتجاوُب عالمية كثيرة مُشابهة، تكشف، أيضاً، أن فرص الانتقال الديمقراطي بنجاح تتضاعف حين تجمَع بين الجماهير مبادئ مُشتركة، وحين تلتزم فصائلها السياسية المُمثّلة لها التزاماً كاملاً ببرامج مُحدّدة وأهداف واضحة المعالم ومُفصّلة. إن العملية الانتقالية التي تتسم بوضوح الطريق والهدف، يمكنها دائماً تذليل التحديات وتجاوز العقبات. ما يزيد من فُرص تذليل التحديات وتجاوز العقبات، الدراسة والبحث، والتحديد المُسبق لهذه العقبات والتحديات، منذ مرحلة ما قبل الانتقال، وتطوير الاستراتيجيات والآليات للتعامل معها، مع المحافظة، في الوقت ذاته، على قدر كبير من المرونة في الخُطط والبرامج لتتأقلم مع الظروف والمتغيرات.

كانت مساهمة مشروع الفكر الديمقراطي في هذا الإطار، إضافة إلى أطروحته المعرفية والتنموية الراجعة، مبادرته، منذ يناير 2013، أثناء انعقاد مؤتمر الفجر الجديد بكمبالا؛ بتقديم مقترح للقوى السياسية التي اجتمعت في المؤتمر، لإعداد مشروع سياسات بديلة للفترة الانتقالية بعد التغيير. ظلّت الفكرة تراوح مكانها، تتشبط وتخذ حتى منتصف 2018م، حين اتضحت الحاجة الماسّة لها مع تصاعد الحراك الجماهيري؛ فبادر المشروع بدعوة مجموعة من كبار الباحثين المناضلين، تحولوا إلى مُنسّقين لمجموعات خبراء في المجالات المعنية، قادت حوارات مكثّفة -احتضن المشروع لقاءاتها- حول محاور البرنامج الإسعافي والسياسات البديلة للفترة الانتقالية.

وقد تواصل دعم وإشراف مشروع الفكر الديمقراطي على هذا الملف، بما في ذلك طرح مجموعة الباحثين لمشروع البرنامج الإسعافي والسياسات البديلة، بعد

الانتهاء منه من جانبها، على «تنسيقية قوى الحرية والتغيير» في 26 مايو 2019، والمؤتمر الذي نظّمته التنسيقية مع فريق الباحثين حول البرنامج في الأول من يونيو 2019م، وحتى طباعة البرنامج وقيام المجلس المركزي للحرية والتغيير بتسليمه إلى رئيس الوزراء في أكتوبر 2019م.

على مستوى آخر، فقد تمخّضت عدة سنوات من عمل مجموعات القراءة ومشروع الفكر الديمقراطي على نطاق البلاد وآلاف الحوارات وحلقات النقاش حول قضايا السودان، إضافة إلى مئات من البرامج الخدمية والتنمية والتدريبية التي استهدفت المجتمعات المحلية، وبرامج إبداعية، باعتبار أن الإبداع مدخل أساس للتغيير؛ تمخّضت هذه الأنشطة عن مقترح برنامج وطني ديموقراطي جديد من سبعة أركان، هو الذي يحكم ويُنظّم عمل شبكة مجموعات القراءة في فرعيات حركة معرفيون للديمقراطية والتنمية حول السودان..

العناصر السبعة التي يقوم عليها مقترح البرنامج الوطني الجديد هي: 1- المعرفة قاعدة التغيير وأساس النهضة؛ 2- المواطنة المتساوية ودولة العدالة والرعاية الاجتماعية لإدارة التنوع وتعزيز السلام؛ 3- الديمقراطية التنموية (الديموقراطية) لتحرير الطاقات وتوظيفها المرشد؛ 4- تحديث القطاع التقليدي، المطري الزراعي والرعي، لصالح المنتمين إليه - قاطرة التنمية؛ 5- حقوق المرأة الريفية معيار لحقوق الإنسان في السودان؛ 6- حماية البيئة حق لأجيال الحاضر والمستقبل؛ و، 7- الإصلاح الديني سبيل الارتقاء بالفكر السياسي الاجتماعي.

غير أن إعداد البرامج والاستراتيجيات وحده لن يكون كافياً، لأن واحداً من أهم شروط نجاح الانتقال، ومن ثمّ بناء المشروع الوطني الديمقراطي المدني الجديد، أن تتخرط القوى الاجتماعية الجديدة التي أفرزتها ثورة ديسمبر/ أبريل، بسِماتها المعرفية والحقوقية الإنسانية الكونية، ودون أن تتخلّى عن مهامها في حراسة الثورة؛ أن تتخرط بجدية وصبر في تأسيس منصّاتها السياسية والمدنية

والثقافية والفكرية والفنية.. إلخ، بهدف ترجمة مبادئ وقيم وتطلّعات الثورة من لسان الحال والمقال والنضال الفكري والنظري، إلى سياسات وبرامج ورؤى تُحرّك الواقع الاجتماعي، وتحوّل القيم والمبادئ والتطلّعات التي التقت حولها وحَمَلَتْها «قُوّة الجماهير» أثناء الثورة، إلى مؤسسات مدنية ديمقراطية تنموية قوية، فاعلة وراسخة؛ ففي آخر الأمر، لن يكون النجاح في بناء المشروع الوطني الديمقراطي المدني التنموي الجديد مُمكنًا من غير النجاح في بناء المؤسسات المدنية الديمقراطية القوية المُحفّزة للتنمية والعدالة والنهضة والتقدم، على مستوى الدولة والمجتمع.

لقد اتضح من تجارب التغيير حول العالم، أن الحركات الجماهيرية الكبرى لا تصبح ثورات من تلقاء ذاتها. صحيح أن الثورات تسبقها تحولات مفهومية ومعرفية وثقافية لدى طبقات واسعة من المجتمع، كما حدث لدينا في السودان، بفعل وتأثير المجتمع المعرفي الشبكي المستند إلى الإنترنت؛ غير أن الأمر الحاسم في الثورات على مستوى العالم كان تبلور فئات ومجموعات وتنظيمات شبابية تقدمية حاملة للفكر والقيم والمبادئ الجديدة، تُعكّف في صبرٍ وتجرّدٍ ونكران ذات، على نشر وتأسيس وتحويل تلك القيم والمبادئ التقدمية إلى واقع معاش في المجتمع. لقد كان الهدف الأسمى لبرامج مشروع الفكر الديمقراطي، لا سيما حركة معرفيون للديمقراطية والتنمية، الإسهام النشط والفعال، على وجه الخصوص والتحديد، في هذا المجال.

فنتائج التغيير -كما يتضح من تاريخ الثورات حول العالم- لا تظهر، في العادة، إلا بعد أن تبرّز، بمؤسساتها ومنصاتها، القوى الاجتماعية الجديدة التي قادت الثورة وترتّبت على قيمها في الحرية والمساواة والعدالة، بحيث تقود بهذه المؤسسات والمنصات العملية السياسية، وتخلق مجتمعاً سياسياً جديداً في البلاد، يعمل بطرائق وأشكال مختلفة في منطلقاتها، وأيضاً بأهدافها عما كان سائداً

قبل الثورة. في حالة السودان، وعلى الرغم من امتلاء الساحة بتكوينات سياسية كثيرة، إلا أن الفضاء السياسي لا زال يفتقر إلى حركات ومنصات ومؤسسات حقوق مدنية ديمقراطية تنموية سودانية حديثة، مُعبِّرة عن القوى الاجتماعية الجديدة التي أفرزتها ثورة ديسمبر المجيدة.

ويأتي مطلب أن تكون هذه الحركات والمؤسسات حقوقية في طبيعتها، من ضرورة التأكيد على أن مطالب الحرية والسلام والعدالة الاجتماعية القائمة على الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق المرأة، التي صاغت التجربة الإنسانية الواعية؛ هي أيضاً حقوق أصيلة للشعوب السودانية في تنوعها الخلاق. من هنا تأتي الحاجة لحركة تعمل وسط السودانين ومعهم، من أجل غرس واستنبات وتوطين -وليس لصق- هذه الحقوق في التربة السودانية، غير المُمهَّدة لها حالياً. وذلك بالتغيير السياسي والقوانين، ولكن أيضاً بالإصلاح الديني والثورة الثقافية.

أما مدنية الحركة فتتأسس على جذورها الجماهيرية المغروسة في الإرث التاريخي السوداني، ورأسمالها الأخلاقي، وطابعها السلمي والمتحضر الذي يُشكّل الأساس لدولة علمانية محايدة تجاه الأديان، تركز في نظام حكمها على احترام التعددية والتنوع، والمواطنة المتساوية، كأساس حيوي، لا تكتمل بدونه الوحدة الوطنية، ولا يمكن بغيره الوصول إلى السلام الشامل المستدام.

وأن تكون حركة ديمقراطية لا يقتصر فهمها للديمقراطية على شكلانية إجرائية خارجية، وإنما على قناعة راسخة بأن الديمقراطية أسلوب حياة، ومنظومة كاملة، قائمة على شمول المشاركة، بما يشتمل التنمية باعتبارها توسيعاً لخيارات المواطنة في المشاركة؛ تحكم تأسيس الحركة وممارساتها، وتتداح منها لتعمّ الدولة والمجتمع في السودان.

وأن تكون حركة حديثة تسعى لغرس قيم التقدم، وتُحفّز للتنمية والتطور، ولحدائثة مُستنبّئة من ثقافات الشعوب السودانية في كافّة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإبداعية؛ حركة قادرة بفكرها وبرامجها على الاحتفاء بتنوع السودان الثر، وعلى الاستجابة لحاجات مجتمعه المتجددة.

وبالطبع أن تكون حركة سودانية أصيلة، تجمع ما تفرّق من جهود مُحبيّيه، تضرب بجذورها الفكرية في المجتمع المدني السوداني الحديث، الذي ظلّ يحفر الصخر نضالاً من أجل هذه الحقوق، وفي المجتمع الأهلي السوداني الذي ظلّ يُعبّر عن أشكالٍ من هذه الحقوق عبر تقلّبات القرون، وفي تراث وثقافات شعوبه التي تُشكّل كلّ واحدةٍ منها مخزوناً معرفياً، وطريقة مبدعة ومتفردة للحياة.

لقد تطابقت كثير من مبادئ وتوجهات ثورة ديسمبر/ أبريل، مع الأهداف والرؤى التي ظلّ يعمل من أجلها مشروع الفكر الديمقراطي وبرامجه ومؤسساته المختلفة: «مجموعات القراءة من أجل التغيير»، «سلسلة القراءة من أجل التغيير»، «مجلة الحدائثة»، «برنامج الديموتنامية الجامعية»، «برنامج التنمية القاعدية»، «برامج التنقيف المدني ومهارات الحوار السياسي».. وحتى «حركة معرفيون للديمقراطية والتنمية» ثم «صحيفة الحدائثة اليومية».

اعتمدت هذه البرامج نظرية للتغيير الثوري اتضح في ما بعد أنها النموذج ذاته الذي عملت وفقه قوى ثورة ديسمبر/ أبريل. تتكون أضلاع هذا النموذج من الانتماء إلى مجتمع معرفيّ شبكي، يُنتج وعياً، يقود بدوره إلى رفع الفئات بضرورة التغيير، والذي ينتج مبادرات، وهي المبادرات التي تصنع تغييراً في محيطها، والذي يُنتج بدوره معرفة أعلى درجة؛ هذا النموذج ذو الدورة الخماسية، الذي تأسست عليه حركة المبادرات المدنية الديمقراطية السودانية الواسعة التي قادت الثورة، هو، كما سبّقت الإشارة، نظرية التغيير الثوريّ ذاتها التي ظلّ يعملَ وقها، طوال سنوات عمله، مشروع الفكر الديمقراطي ومجموعات القراءة من

أجل التغيير وبرامج المشروع الأخرى..

وقد اتصل هذا التطابق والتلاحم مع الثورة، بدعوة مشروع الفكر الديمقراطي لكافة مجموعات القراءة حول السودان، في ديسمبر 2018، مع بدء الثورة، لكي تتحول كل مجموعة قراءة إلى نواة للجنة مقاومة مُنْفَتحة على الشارع الثوري مُنَوَّسَعَةً به، الأمر الذي نَتَجَت عنه مئات عدة من لجان المقاومة، جاد لها المشروع بكلّ ما كان مُتاحاً له من إمكانيات مادية ولوجستية، وساهمت هي بدورها مع المبادرات الشبابية التي عمّت البلاد في قيادة الثورة وإسقاط النظام، مما سيأتي ربما الوقت لتفصيله يوماً آخر، باعتباره جزءاً من تاريخ هذا البلد.

هذه المقدمة الجديدة لسلسلة القراءة من أجل التغيير، والتي تأتي بعد الثورة، وتُذشّن لمرحلة جديدة في عمل مشروع الفكر الديمقراطي، هي إعلان أيضاً بمواصلة المشروع لعمله في خدمة التغيير والتحول الديمقراطي التنموي، وهي كذلك إعلان بإعادة موضعة برامج المشروع لينتقل بها من مرحلة المقاومة القائمة على زيادة الطلب على التغيير، إلى مرحلة العمل الجاد والدؤوب، مع القوى الاجتماعية الجديدة التي أفرزتها الثورة، لتأسيس منصات السياسية والاجتماعية والثقافية والفنية المعبرة عنها، وللمساهمة في بناء المشروع الوطني الديموقراطي المدني الجديد، المُحَفِّز للتنمية والعدالة والنهضة والتقدم.

شمس الدين ضو البيت

ديسمبر 2020

المحتويات

17	مقدمة
21	كامباراقي نيريري: الحرية والتنمية
31	أثر نيريري في مضمار التنمية، وعلى قضايا الجنوب الاقتصادي
39	ما بين "الحرية والتنمية" (نيريري) و"التنمية كحرية" (أمارتيا سن)
53	محمود محمد طه ونيريري، والتلاقيات والافروعمومية
69	خاتمة
71	ملحق: القضايا الأساسية للحركة الافروعمومية
89	مراجع

مقدمة

في سبتمبر 2018، في العدد 11 لمجلة الحداثة السودانية،¹ قدّمنا التعريف التالي للحركة الأفروعمومية (Pan-Africanism): «[هي] حركة اجتماعية سياسية، تشمل طيفا واسعا من الأفكار والطموحات التحررية وتطبيقاتها، والرموز والسياقات المحلية والثقافية، لكن جوهرها قضية واقعية واحدة: التحرر والتنمية للشعوب التي تأثرت تأثرا مشتركا من تجربة غزو واستعمار واستغلال افريقيا في القرون البضع الماضية وما زالت قضاياها المعاصرة مشتركة بسبب تلك التجربة.» وقد جاء هذا التعريف مسبقا كذلك في أبريل 2018.²

ومحورية «التحرر والتنمية» في مسار الحركة الافروعمومية استقيناها من بداياتها، في أدبياتها وممارساتها. في الثلاثينات من القرن العشرين قال وليام إدوارد

1. قصي همور، الأفروعمومية واليسار الإفريقي، مجلة الحداثة السودانية، العدد 11، سبتمبر 2018، صفحات 72-76.

2. قصي همور، «تعريف عام بالحركة الافروعمومية»، منصة فيسبوك، 7 أبريل 2018: <https://www.facebook.com/Gussai/posts/10156442780278243>

دوبويز Dubois إن الحركة الأفروعمومية تهدف إلى الفهم والتعاون الفكريين، المنهجين، بين المجموعات ذات السلالات الأفريقية (في القارة وحول العالم) لإحراز «تحرر صناعي وروحي للشعوب [ذات السلالات الأفريقية]». ³ وذلك تعريف لم يجمع التقدم المادي والتحرر السياسي-اجتماعي فحسب بل اهتم كذلك بالجانب الروحي للأفارقة (والذي كان مهما في ذلك السياق التاريخي كما هو مهم اليوم). التحرر الصناعي هو عبارات أخرى للتنمية، والتحرر الروحي ارتبط بالتحرر السياسي-اجتماعي منذ المؤتمر الأول للأفروعمومية في 1900. وهذه النقطة تظهر بوضوح أكثر حين نقرأ عبارة دوبويز باللغة الانكليزية: 'The industrial and spiritual emancipation of the Negro people'

وذلك لأننا في اللغة العربية درجنا على ترجمة كلمة industrial بـ«صناعي»، بينما هي في الانكليزية أوسع استعمالا من ذلك، وتعني في ما تعني العمل المنتج بكد ومثابرة أو العمران. وللتقريب فإن عبارة «التعمير» استعملت كثيرا في الماضي كمرادف للتنمية في اللغة العربية، فكان الحديث في السودان مثلا عن جدل «التحرير والتعمير»، ⁴ أثناء حراك التحرر الوطني وما بعد الاستقلال، والواقع أن «التحرير والتعمير» هما نفسهما «التحرر والتنمية». يشير ذلك أيضا إلى أن هذا الهدف العام - التحرر والتنمية أو التنمية والتحرر - هو جماع ما تهدف إليه مجتمعات ما بعد الاستعمار منذ عقود (وهذا أيضا ما أشرنا له في كتاب «حوكمة التنمية: قضايا وأطروحات» الصادر في 2020، إذ جاء في الكتاب أن «السعي لتحقيق وحدة في الرؤية والأهداف العامة، في أي مجتمع

3 . P. Olisanwuche Esedebe. 1994. Pan-Africanism: The Idea and the Movement, 1776-1991. (2nd ed). Washington D.C.: Howard University Press.

4 . شمس الدين ضوالبيت، 2017، انتزاع المستقبل: نحو أفق تنموي جديد، مجلة الحدائث السودانية، العدد 7، سبتمبر 2017، صفحات 10-15.

يبيغي التنمية والتحرر، ليس مجرد سعي رومانسي حالم، بل ربما هو أقرب لكونه استراتيجية ذكية بعيدة المدى...»⁵ وجاء «من المشاكل والتعقيدات في العمل العام، من أجل التنمية والتحرر، دلائل غياب توطّن المفاهيم الخاصة بالديمقراطية والمؤسسية...»⁶. فالحركة الإفروعمومية لم تحتكر ذلك الهدف، إنما هي من أوائل المعبرين عنه لغةً وتنظيمًا بين الشعوب المنافحة عن حقوقها في الحقبة التاريخية الحديثة (ولذلك لا غرو أنها تضامنت وتآزرت مع حركات أخرى مماثلة، محلية وعالمية).

لاحقًا، تثبت هذا الأمر في أدبيات وممارسات الحركة، كما سردنا في كتاب سعاة إفريقيا الصادر في 2020 الذي رصد تطورات الحركة وقضايا اشتغالها الأساسية منذ بداياتها وحتى يومنا، إذ كانت قضايا تنمية المجتمع، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حاضرة حتى في خضم حركات التحرر الوطني من الاستعمار.

وفي كتاب «سعاة إفريقيا: مدخل إلى تاريخ وآفاق الحركة الإفروعمومية» جاء الفصل الثالث بعنوان «إفريقيا من التحرر إلى التنمية»، وفيه دفعنا بالآتي:

«الأطروحة العامة [في الفصل] هي أنه رغم من كون أهداف الإفروعمومية العامة، كما لخصناها سابقًا، هي تحقيق التحرر والتنمية للشعوب الأفريقية، في القارة والشتات، وفق مبادئ ومساقات إنسانية عالمية مع التركيز على الأفارقة كحالة لها خصوصياتها، إلا أن الظروف العامة للحركة جعلتها في معظم سيرتها تركّز على جانب

5. قصي همور، 2020، حوكمة التنمية: قضايا وأطروحات. الخرطوم: هيئة الخرطوم للصحافة والنشر، صفحة 241.

6. حوكمة التنمية، مرجع سابق، صفحة 223.

7. قصي همور، 2020. سعاة إفريقيا: مدخل إلى تاريخ وآفاق الحركة الإفروعمومية. جوبا: دار رفيقي.

التحرّر أكثر من جانب التنمية، وقد قطعت فيه شوطا ملموسا. الآن حان الوقت لانتقال التركيز من التحرّر إلى التنمية. أو لنقل، بدلا عن «التحرّر والتنمية» ينبغي الآن أن ننقل إلى «التنمية والتحرر». وانتقال التركيز هذا يحدث انتعاشا جديدا في الحراك الأفروعمومي، لأنه سوف يستشرف آفاقا جديدة تحتاج ابتكارات فكرية وعملية جديدة. كما أن ذلك الانتقال لا يعني تجاهل جانب التحرر، لسببين؛ الأول أن هنالك منطقة تداخل كبيرة بين قضيتي التحرر والتنمية؛ والثاني أن أسباب التنمية في عصرنا الراهن تثبت أقدام التحرر أكثر، فبذلك يكون الانتقال للتنمية توطيدا لمكاسب التحرر ورفدا لطموحاته التي لم تتحقق بعد (ولن تتحقق فعلا بدون تنمية) وعلى العموم، إذا كنا نقرأ مسيرة الحركة الأفروعمومية جيدا، يمكن أن نستنبط، ونزعم، أن قيادات الحركة ورموزها، عبر تاريخها، كانوا يرجون اليوم الذي ينتقل فيه التركيز في الحركة من جانب التحرر إلى جانب التنمية.»

بعد ذلك تناولنا بعض القضايا تناولا محدودا في مساحة الفصل وأفق الكتاب، ثم أشرنا إلى أن المزيد من التناول لقضايا التنمية والتحرر من المنظور الأفروعمومي ينبغي أن يأتي، ونحن حاليا في هذه الورقة نمدد في ما ذكرناه في كتاب سعاة افريقيا.

في هذه الورقة سنقوم برصد كتابات ومواقف افروعمومية موثقة في صدد التنمية والحرية، مع تخصيص الحديث على جوانب نظرية وممارسة لبعض القيادات الافروعمومية ذات المساهمة الكبيرة في مضمار التنمية. كذلك سنقوم بعقد مقارنات لتلك المساهمات الافروعمومية مع أطروحات تنموية (نظرية وممارسة) تسود حاليا أفق دراسات التنمية، بهدف إبراز جوانب أصيلة وديناميكية في تناول الافروعمومية لموضوع التنمية، وبهدف تمديد أفق دراسات التنمية بصورة نافعة.

كامباراقي نيريري: الحرية والتنمية

بوصفه أحد أبرز شخصيات الجيل الثاني من الافروعموميين، كان لجوليوس كامباراقي نيريري⁸ (1922-1999) أثر واسع في أدبيات وتراث الحركة الافروعمومية، وما زال. ونيريري صاحب مساهمة كبيرة، فكرا وممارسة، في مضمار التنمية والتحرر، ليس على مستوى افريقيا فحسب وإنما على مستوى جموع مجتمعات ما بعد الاستعمار (وسياتي سرد ذلك لاحقا).

في أكتوبر 1968، أصدر نيريري مخطوطة بعنوان الحرية والتنمية⁹ صدرت باللغتين الانكليزية والسواحيلية

Freedom and Development/Uhuru na Maendeleo

ثم في 1973، أصدرت دار جامعة أكسفورد للنشر كتاب نيريري "الحرية

8. كامباراقي اسمه بالميلاد، وجوليوس اسمه التعميدي عبر الكنيسة الكاثوليكية

9. J. K. Nyerere. 1969. Freedom and Development (pamphlet). Accessed October 2021: https://www.juliusnyerere.org/resources/view/freedom_and_development

والتنمية¹⁰ الذي يحوي أوراها وخطابات له بين العامين 1968 و1973. وكان هذا الكتاب أحد الكتب الثلاثة التي أصدرها نيريري بعنوان «الحرية»، وهي «الحرية والاشتراكية»¹¹ (وقد ترجم الاشتراكية بالسواحيلية إلى «أوجاما») و«الحرية والتنمية والوحدة [الوطنية]»¹² جميعها صدرت عن دار جامعة أوكسفورد للنشر (بالتوالي في 1967، و1969، و1973)، وقد قدّم الناشر في ترويجها أنها صادرة من أحد أبرز المفكرين من العالم الثالث.¹³

في الفقرة القادمة قدّم ترجمة جزء كبير من مخطوطة نيريري المعنونة الحرية والتنمية (والتي نُشرت ونوقشت كذلك كورقة سياسات تبناها حزب «تانو» الحاكم في تنزانيا آنذاك)، ونقدّمها هنا كإقتباس مطوّل، وهو اقتباس مهم لارتباطه الوثيق بموضوع هذه الورقة ولإعتماد مجمل الفقرات القادمة من الورقة على أهمية محتوى هذا المكتوب وتاريخه وسياقه (ولذلك قمنا ببعض التشديد على بعض الفقرات)؛ فإلى النصّ المقتبس:

الحرية والتنمية متصلات اتصالا كاملا مثل الدجاج والبيض! بدون الدجاج لا تحصل على بيض، وبدون البيض ستكون سريعا بدون

10. Julius K. Nyerere. 1973. *Freedom and Development/Uhuru na Maendeleo: A Selection from Writings and Speeches, 1968–1973*. Dares Salaam and London: Oxford University Press.

11. Julius K. Nyerere. 1969. *Freedom and Socialism/Uhuru na Ujamaa: A Selection from Writings and Speeches, 1965–1967*. Dares Salaam, Nairobi, London, New York: Oxford University Press.

12. Julius K. Nyerere. 1967. *Freedom and Unity/Uhuru na Umoja: A Selection from Writings and Speeches 1952–65*. London: Oxford University Press.

13. في الترويج لهذه الكتب، ذكرت دار جامعة أكسفورد للنشر أنها كتبت واحد من «الفلاسفة الملوك» في هذا العصر (في إشارة إلى ملوك مدينة أفلاطون الفاضلة).

دجاج. كذلك، بدون الحرية لا يمكن الحصول على التنمية، وبدون التنمية سرعان ما تخسر الحرية.

الحرية تعتمد على التنمية

ما الذي نعنيه عندما نتحدث عن الحرية؟ أولاً، هنالك الحرية الوطنية، وهي قدرة مواطني [تنزانيا، البلد] على تقرير مستقبلهم بأنفسهم بدون تدخل خارجي. ثانياً، هنالك الحرية من الجوع والمرض والفقر. ثالثاً، هنالك الحرية الشخصية للفرد؛ وهي حقه في الحياة الكريمة والمساواة مع الآخرين، وحقه في حرية التعبير وحرية المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في حياته، والحرية من الاعتقال التعسفي لأنه أزعج بعض من في السلطة، إلى آخره. جميع هذه جوانب ونواحي من الحرية، ومواطنو [تنزانيا، البلد] لا يمكن وصفهم بالأحرار حقاً إلا عند ضمان جميع هذه النواحي.

لكن من الواضح أن هذه النواحي تعتمد على تنمية اقتصادية واجتماعية. وما دام بلدنا فقيراً، وشعبه شحيح التعليم وبدون فهم أو قوة، فإن حريتنا الوطنية تبقى معرضة للخطر من أي قوة خارجية أكثر قدرة... تلك مسألة تتعلق بوعي الشعب أنهم أحرار ولديهم ما يدافعون عنه، سواء كان الدفاع بالسلاح أم بوسائل أخرى أدق وأهمر.

ومن الواضح كذلك أن الحرية من الجوع والمرض والفقر تعتمد على زيادة الثروة والمعرفة في المجتمع.... وحتى الحرية الشخصية تصبح أكثر حقيقة عندما تُسند بالتنمية. يستطيع المرء أن يدافع عن حقوقه بفعالية فقط حين يفهم ماهية تلك الحقوق ويعرف كيف يستعمل الآلية الدستورية المتوفرة لحماية تلك الحقوق — ومثل هذا النوع من المعرفة

جزء من التنمية.

والحقيقة هي أن التنمية إنما تعني تنمية الناس [التنمية البشرية]. الشوارع والبنيات، وزيادة ناتج المحاصيل، وغير ذلك من الأشياء المشابهة، ليست هي التنمية: هي فقط أدوات للتنمية. الطريق المعبد الجديد يمدد في حريات المرء إذا سافر فيه. الزيادة في عدد بنايات المدارس تُعتبر تنمية فقط إذا تم استعمالها في تنمية عقول وأفهام الناس. الزيادة في منتجات محاصيل الذرة، والقمح، والبقوليات، تُعتبر تنمية فقط حين تؤدي إلى تحسين تغذية الناس. والزيادة في محاصيل القطن والقهوة والسيزال تُعتبر تنمية فقط حين يمكن بيعها واستعمال عائدها في أشياء أخرى تزيد من صحة وراحة وفهم الناس....

التنمية تجلب الحرية، ما دامت تنمية للناس. ولكن الناس لا يمكن تنميتهم، إنما يمكنهم تنمية أنفسهم. ذلك لأنه بينما من الممكن لغريب أن يبني للمرء منزلاً، لا يمكن لذلك الغريب أن يهب المرء كرامة وثقة كإنسان؛ هذه أشياء على المرء أن يبنيها بنفسه، فهو ينمي نفسه عبر ما يفعله؛ عبر اتخاذ قراراته وعبر زيادة فهمه لما يفعله ولماذا — أي عبر زيادة معرفته وقدراته، وعبر مشاركته النديّة في حياة مجتمعه.... التنمية لأي امرئ يمكنها في الحقيقة أن تحصل فقط عبره نفسه؛ التنمية للناس ينبغي لها أن تكون بواسطة الناس.

وأخيراً، إذا كانت التنمية ستزيد حريات الناس، فيتوجب عليها أن تكون تنمية من أجل الناس. عليها أن تخدمهم وتخدم مصالحهم. كل أطروحة [تنموية] ينبغي الحكم عليها وفق معيار خدمتها لهدف التنمية — وهدف التنمية هم الناس. لكن إذا كانت الأطروحة مبذولة من جانب الناس، وشرعوا هم أنفسهم بتطبيقها بإرادتهم الحرة، فهي تلقائياً ستكون

من أجلهم، ما دامت تتوفر ثلاثة شروط: أولاً أن الناس يفهمون ما هي حاجاتهم، وثانياً أنهم يفهمون كيف يمكن استيفاء تلك الحاجات، وثالثاً ما إذا كانت لديهم الحرية لاتخاذ قراراتهم أصالة عن أنفسهم والشروع في تنفيذها.

التنمية تعتمد على الحرية

ما دام هدف التنمية هو زيادة الحرية والرفاه للناس، لا يمكنها أن تحدث بالقوة الجبرية. المثل الشهير يقول الحقيقة بهذا الخصوص: يمكنك سوق [الحيوان الداجن] إلى الماء ولكن لا يمكنك جعله يشرب. يمكنك عن طريق الأوامر، وحتى عن طريق الرق، بناء أهرام وطرق ضخمة، ويمكنك تحقيق توسع كبير في المناطق المزروعة، وزيادة في كمية المنتجات الخارجة من المصانع. كل هذه الأشياء، وأكثر، يمكن تحقيقها عن طريق استعمال القوة الجبرية؛ لكن لا يستطيع أيّ منها تحقيق تنمية الناس. الإكراه، والوعود الخادعة، لا يمكنهم في الواقع سوى تحقيق أهداف مادية قصيرة المدى. لا يمكن للإكراه أن يأتي بقوة للأمة أو للمجتمع، ولا يمكنه أن يوفر أسساً لحرية الناس، أو الأمان لأي فرد أو مجموعة من الأشخاص.

هنالك طريقة واحدة فقط يمكن عبرها جعل الناس يبنون تنميتهم بأنفسهم، وتلك هي توفير التعليم والقيادة. فقط عبر التعليم والقيادة يمكن للناس أن يفهموا ماهية احتياجاتهم وماهية ما ينبغي أن يعملوه لاستيفاء تلك الاحتياجات. هذا هو نوع القيادة التي ينبغي [لممثلي الحكومة] توفيرها للناس. وهذه هي الطريقة التي عبرها يمكن أن نجلب التنمية [إلينا]. لكن، وبينما ينبغي علينا توفير تلك القيادة، على القرارات أن تأتي من الناس أنفسهم، وهم من عليهم أن يتولوا تنفيذ البرامج التي قرروا بشأنها.

وعليه فهناك عاملان مهمّان في التنمية المعنية بالناس. الأول هو القيادة عبر التعليم، والثاني هو الديمقراطية في اتخاذ القرار. ذلك إذ أن القيادة لا تعني الصراخ في وجوه الناس، ولا تعني استغلال السلطة في التعامل مع الأفراد والمجموعات التي تختلف معها، وبدرجة أقوى لا تعني إلقاء الأوامر للناس حتى يفعلوا كذا وكذا. القيادة تعني الحديث والنقاش مع الناس، والشرح والإقناع والجدب. القيادة تعني أن توقّر اقتراحات بناءة وتعمل مع الناس حتى تبيّن لهم بيانا بالعمل ما الذي تحثّهم على فعله. القيادة تعني أن تكون متحدا مع الناس، وأن تدرك وتتصرف باعتباركم سواسية....

كما أن توفير القيادة لا يعني سحب قوامة الناس على قضاياهم. يجب أن يتخذ الناس قراراتهم بخصوص مستقبلهم عبر العمليات الديمقراطية. لا يمكن للقيادة استبدال الديمقراطية؛ بل ينبغي أن تكون جزءا من الديمقراطية. إذا كان القرار على المستوى القطري فإن الناس يتخذونه عن طريق اللجان القطرية التنفيذية، والبرلمان، ومؤتمر [الحزب الحاكم]. وإذا كان القرار على مستوى الإقليم أو المحلية فإن الناس يتخذونه عن طريق لجنة المحلية أو مجلس الإقليم. وإذا كان الأمر يتعلق بمسألة محلية تماما.... فيمكن للناس المعنيين أن يبتّوا فيها عن طريق النقاش الحر. ليست هنالك طريقة أخرى يمكن عبرها جلب التنمية الحقيقية، لأنه مثلما الحريات الحقيقية للناس تستدعي التنمية، كذلك فإن التنمية الحقيقية للناس تستدعي الحرية.

ضرورتان للديمقراطية

إلا أن هنالك عنصرين أساسيين لا يمكن للديمقراطية أن تعمل بدونهما. أولهما أن الجميع يُسمَح لهم بالحديث بحرية ولهم الحق في أن يتم

الاستماع لهم. لا يهم مدى قلة شعبية فكرة امرئ ما أو إلى أي مدى ترى الأغلبية أن رأيه خاطئ؛ ولا يكون هنالك تمييز وفق كونه محبوبا أو مكروها بسبب صفات شخصية... الأقلية في أي حوار أو نقاش لها الحق في أن تعبر عن نفسها بدون خوف الملاحقة، وتكون هزيمتها بالحجاج لا بالتخويف من القوة الجبرية. النقاشات التي تقود لاتخاذ قرارات يجب أن تكون نقاشات حرة....

ولكن ضرورة استمرار النقاش الحر يجب أن لا تمنع القرارات من أن تتخذ. هنالك نقطة حيث العمل يأتي بعد النقاش، وإلا فلن نفعل شيئا غير الكلام. عندما يحصل نقاش وافي لمسألة ما، والتأكد من أن كل وجهة نظر وجدت فرصتها للتعبير، يأتي وقت اتخاذ القرار؛ وفي ذلك ينبغي السماح للأغلبية بالغلبة. وذلك لأنه بينما للأقلية في كل النقاش حق أن تعبر عن موقفها، للأغلبية كذلك حق أن تطاع. عند الوصول لقرار ينبغي أن يعامل باعتباره قرار الجميع. والجميع - بمن فيهم أولئك الذين يعترضون على القرار - عليهم أن يتعاونوا في تنفيذ القرار. مثلا، فعند تمرير قانون ما بصورة رسمية فهو يصبح مطاعا حتى عند أولئك الذين تحدثوا ضده ولم يقتنعوا بالحجج التي سيقت في دعمه.... ولذلك فاتخاذ القرار ديمقراطيا ينبغي أن يتبعه انضباط في تفعيله. للأقلية حق الاعتراض، ولكن إلى أن يصلوا لمرحلة الحصول على دعم الأغلبية للتغيير عليهم طاعة القانون أو القاعدة التي وضعت. بدون هذا المستوى من الانضباط لن تكون هنالك تنمية ممكنة.

الانضباط يجب أن يتبع القرار

على الانضباط أن يتوفر في مجمل أنشطة حياتنا، ويجب أن يكون

انضباطا مقبولا طوعا. الحرية الأوسع والتي يتم الحصول عليها عبر العمل الجماعي، وعن طريق أن ننجز كجماعة ما لا نستطيع إنجازها كأفراد منعزلين، ممكنة فقط إذا كان هنالك انضباط في قبول القرار المتوصل إليه جماعيا. وذلك يشمل قبول السلطة المشكّلة دستوريا/ قانونيا. ذلك يعني أننا حين نعمل في مصنع فعلينا أن نقبل بضوابط العمل في ذلك المصنع.... كذلك المستشفيات، والمدارس، والمكاتب، إلخ. عندما يصف الطبيب/الطبيبة وصفة لمريض ما فإن تلك الوصفة تتفّذ بواسطة الممرض/الممرضة بدون جدال أو تسيّب. إذا قامت إدارة المستشفى بوضع قواعد من أجل ضمان سير العمل بسلاسة في المستشفى فإن كل الطاقم الصحي عليهم طاعة تلك القواعد. إذا كانت هنالك مشاكل فيمكن أن يكون هنالك ممثلون باسم أصحاب المشكلة أو المصلحة، لكن في تلك الأثناء فإن انضباط المؤسسة يجب قبوله أو قبول الإخلاء من العمل. نفس الشيء ينطبق على فُرانا ومجتمعاتنا الريفية — بمجرد أن تقرر المجموعة بخصوص مشروع اعتماد ذاتي فعلى الجميع التعاون من أجل تنفيذ ذلك القرار، أو قبول العقوبة/الغرامة التي تتفق عليها القرية.... هذه الصورة الجديدة من الانضباط يجب أن تكون مقبولة لدى [الشعب] ولدى القادة. وأي شخص غير مستعد لقبول المسؤوليات بهذا الصدد عليه أن يقبل عواقب فشله ذلك.

إذا كنا نريد أن نعيش حياتنا بسلام وتناغم، وإذا كنا بصدد تحقيق طموحاتنا وتحسين ظروف معيشتنا، ينبغي أن تكون لدينا الحرية والانضباط/المسؤولية معا. الحرية بدون انضباط فوضى، والانضباط بدون حرية استبداد.

وعلى الانضباط أن يكون وسيلة لاتخاذ القرارات.... والانضباط ليس

عبارة أخرى للإجبار. مثلا، لكي يكون أي اجتماع ما اجتماعا منضبطا فإن ذلك لا يعني أن جميع الحاضرين ينبغي أن يوافقوا على ما هو مقترح. الاجتماع المنضبط يكون عندما يتم الالتزام بالقواعد التي تم قبولها — مثلا أن يتحدث كل شخص عن طريق رئيس الجلسة، وأن يكون لكل شخص حق أن يذكر نقاطه بدون أن يُصرخ في وجهه أو يتعرض للتمتر. الانضباط يسمح بمباشرة الأعمال والمصالح بصورة منظمة؛ هو الطريقة التي بها يتم تنفيذ القرارات، لا الطريقة التي بها يتم اتخاذ القرارات.

وتم في بقية المخطوطة يربط نيريري بين التأطير الذي قَدّمه للعلاقة بين التنمية والحرية (أو الحرية والتنمية) وبين مشروع قرى أوجاما Ujamaa التعاونية/ الاشتراكية. فذلك المشروع فيه كتابات أخرى وتفاصيل حول لوجستيات العملية، وكيفية إنشاء وتسجيل تعاونيات أوجاما، وماهية المسائل المتوقعة منها مقابل باقة الدعم واللوجستيات التي توفرها الدولة وفق برنامجها وسياساتها لدعم المشروع، إلخ، مما تعرضنا لتفاصيله في كتابات منشورة سابقا.¹⁴ كذلك يربط نيريري، في المخطوطة، بين مشروع أوجاما وفلسفته ومشروع تنمية تنزانيا ككل: بواسطة الشعب التنزاني من أجل الشعب التنزاني.

وما ذكرنا أعلاه ليست كتابات نيريري الوحيدة في التنمية، بطبيعة الحال، ففي نفس الفترة أخرج منشورا بعنوان «الاشتراكية والتنمية والريفية» ومنشورا بعنوان «التعليم من أجل الاعتماد الذاتي»، وكانا قاعدتين لسياسات معنية بالتعليم وبالتنمية الريفية، وقد نُشرا أيضا ضمن كتاب صدر في العام 1968 بعنوان

14 Sheikheldin, Gussai H. 2015. "Ujamaa: Planning and Development Schemes in Africa, Tanzania as a Case Study". *Africology: The Journal of Pan African Studies*, 8(1): 78-96.

”أوجاما.. مقالات في الاشتراكية“ عن دار جامعة أوكسفورد.¹⁵ احتوى الكتاب نفسه على نص «إعلان أروشا» (1967) باللغة الانكليزية، والذي يعتبر أحد أهم كتابات نيريري لأنه وضع به لبنات بناء الدولة التنزانية الجديدة، وهي دولة تنموية من طراز عالي (قبل ظهور مصطلح الدولة التنموية developmental state).¹⁶ ذلك كما اعتنت كتابات نيريري منذ بداياتها بأوضاع المرأة في تنزانيا وأفريقيا واهمية النهضة بأوضاعها وزيادة وكالتها عن نفسها ووكالتها في المجتمع كجزء لا يتجزأ من عملية تحقيق التنمية والحرية وتوطين الاشتراكية. لعل بعض ما كتبه نيريري، مما جاء ذكره آنفا (وسياتي ذكره بعد قليل) يبدو حاليا مألوا وقريبا للبداهة، لكنه في ستينات القرن المنصرم لم يكن كذلك، فالربط بين التنمية والتحرر، والربط بين الديمقراطية والتقدم الاقتصادي، لم يكن هو الخطاب السائد عالميا وقتها، لكنه كان مرتبطا بأدبيات الحركات والمفكرين الذين انخرطوا في عمليات التحرر الوطني من الاستعمار، وفي قضايا التحرر الاجتماعي-سياسي للشعوب المضطهدة إجمالا، وبين هؤلاء كان المفكرون والقياديون الافروعموميون من أبرزهم، مثل نيريري ومثل آخرين (سنرد على ذكر بعضهم لاحقا).

15 J. K. Nyerere. 1968. **Ujamaa—Essays on Socialism**. Dar es Salaam: Oxford University Press.

16 في إعلان أروشا يقول نيريري: «أي بلاد تأتي تنميتها بواسطة شعبيها، وليس عبر الأموال. الأموال، وما تمثله من ثروة، إنما هي نتيجة وليست قاعدة للتنمية. الشروط الأربعة الأولية للتنمية تختلف، إذ هي (1) الشعب، (2) الأرض، (3) السياسات الجيدة، و(4) القيادة الجيدة.» (ترجمة المؤلف)؛ وهذه باختصار يمكن أن نقول عنها أسس الدولة التنموية، وهو الوصف الذي ظهر لاحقا في دراسات التنمية.

أثر نيريري في مضمار التنمية، وعلى قضايا الجنوب الاقتصادي

الزعيم الأفريقي الوحيد الذي استطاع، نظريا وتطبيقيا، بناء دولة أفريقية حديثة (أي احتفظت بطابع أفريقي محلي في شكل الحكم ولكنها دولة حديثة كذلك).¹⁷ وفي ذلك الاتجاه لم تخل دوائر دراسات التنمية المعنية بأفريقيا من الاهتمام الكبير بأطروحات نيريري النظرية ومحاولات تطبيقاتها على واقع تنزانيا، ومن ذلك الاهتمام ما جاء بخصوص التنمية والحرية.¹⁸ أيضا دافع والتر رودني، الآفروعومى الاشتراكي من غويانا الذي عمل لفترة أستاذا للتاريخ في جامعة دار السلام في تنزانيا أيام نيريري (وفي تلك الأيام أصدر أحد أهم كتب التنمية والاقتصاد السياسي المتعلق بأفريقيا منذ السبعينات وحتى اليوم، وهو كتاب

17 Issa G. Shivji. 2012. "Nationalism and pan-Africanism: decisive moments in Nyerere's intellectual and political thought." *Review of African Political Economy*, 39(131): 103–116.

18 Leander Schneider. 2004. "Freedom and Unfreedom in Rural Development: Julius Nyerere, Ujamaa Vijijini, and Villagization." *Canadian Journal of African Studies*, 38(2): 344-392.

«كيف قوّضت أوروبا نماء افريقيا»¹⁹، دافع عن رؤية وسياسة أوجاما، بنت أفكار نيريري، بأنها صورة من صور الاشتراكية العلمية متنزّلة في السياق التنزاني.²⁰ إضافة لذلك عموما ترك نيريري إرثا أخلاقيا مشرفا جدا كرجل دولة دخل معمعة السياسة وخرج منها نظيفا، بدون أي رصيد فساد مالي أو توريث سلطات لأسرته أو سوء استغلال للسلطة. أكثر من ذلك، فإن لنيريري رصيذا نادرا في النقد الذاتي لتجربته وأخطائها، فرغم الكثير من إيجابياتها لم ينحجب عن مساوئها ومسببات الفشل في بعض جوانبها المهمة، وكتب وتحدث عنها أثناء وبعد خروجه من مكتب الرئاسة.

ثم هنالك "تقرير مفوضية الجنوب (أو لجنة الجنوب)" (the South Commission) حول تحديات التنمية في الجنوب الاقتصادي، وهو تقرير ابتدرته حركة عدم الانحياز (بفكرة من مهاتير محمد) في أواخر ثمانينات القرن الماضي، فقد تكوّنت المفوضية من عدد من الأعضاء الخبراء في التنمية من شتى دول الجنوب (مذكورة أسماؤهم في التقرير)،²¹ كما تضمن سكرتارية من الباحثين المتميزين في مجالات التنمية والاقتصاد والعلوم السياسية (مذكورين أيضا، وقد رأس السكرتارية د. مانموهان سينغ، أستاذ الاقتصاد الذي صار لاحقا رئيس الوزراء الهند من 2004 إلى 2014)، واستعانت بطيف واسع من باحثين وأساتذة آخرين كما استعانت بخبراء التنمية في أونكتاد ويونسكو وفي جامعات ومؤسسات أخرى.

19 Walter Rodney. 1972a. **How Europe Underdeveloped Africa**. Dar es Salaam: Tanzania Publishing House and London: Bogle-L'Ouverture Publications.

20 Walter Rodney. 1972b. "Tanzanian Ujamaa and Scientific Socialism." **African Review** [Dar es Salaam, Tanzania], 1(4): 61-76.

21 أعضاء المفوضية كانوا 28 (بمن فيهم رئيسها وسكرتيرها العام) من 27 دولة، من افريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية وجزر الكاريبي.

أهم شيء يمكن قوله عن تقرير مفوضية الجنوب أنه نتيجة تفكير وتدارس بين أهل الجنوب بخصوص الجنوب، وهو لذلك لديه مصداقية عالية، بالإضافة لكونه أعدّ عبر مشروع بحثي من أكبر وأوسع المشاريع البحثية في مجاله. اختير نيريري رئيساً للمفوضية، بعد ترشيح مهاتير له وقبول الأغلبية، باعتباره كان قد ترك الرئاسة وقتها وكان يحظى باحترام واسع بخصوص بذله النظري والعملية في حوكمة التنمية في البلدان النامية وبخصوص مساهمته الأصيلة في حركة عدم الانحياز. كتب نيريري افتتاحية التقرير، وعرّف بأهدافه والمهمة التي اشتغلوا عليها لمدة ثلاث سنوات (تم نشر التقرير في 1990 بواسطة دار جامعة أكسفورد للنشر) موضّحاً أن كتابة التقرير، والمواقف الواردة فيه مسؤولية أعضاء المفوضية وأطروحتهم الجماعية. التقرير في حد ذاته مخطوطة شاملة في دراسات التنمية عموماً، ويتضمن وصفاً للأوضاع والتحديات مع طرح مسارات حلول، وفي خضم ذلك قدّم التقرير تعاريف مهمة للمفاهيم والاصطلاحات والظواهر التي يتعامل معها، ومنها تعريف التنمية (الصفحات 11-14).²² عند قراءة التعريف المنهجي، المعياري، المبدول للتنمية في تلك الصفحات، ومقارنته بكتابات نيريري السابقة في الموضوع، يمكن استنتاج أن نيريري كان مؤثراً في التقرير إجمالاً، فلسفياً واستراتيجياً.

قام التقرير ببلورة تعريف التنمية (بعد تقصّي لكافة أبعادها وشروطها) على أنها عملية من النمو المعتمد على النفس، أي يتم تحقيقه عبر مشاركة الناس في العمل وفق انتباه لمصالحهم المشتركة وتحت إشرافهم. وبينما نتج التنمية بصورة عامة إلى إنهاء الفقر وتوفير مساحات العمل المنتج للناس، وتلبية الاحتياجات

22 The South Commission. 1990. **The Challenge to the South**. Oxford: Oxford University Press.

الأساسية، الاقتصادية والاجتماعية، للناس بالإضافة للتشارك العادل في الفوائد والامتيازات، إلا أن كل ذلك يتضمن بالضرورة توفير شروط الحرية، وتتمثل في المؤسسات الديمقراطية وحرية التعبير والتنظيم، وتوفر بيئة العدالة والأمن التي تحميهم من أي أفعال لا تتسق مع القوانين والإجراءات العادلة. عبر ذلك، يمكن النظر للتنمية عموماً أنها عملية تتحقق للبشر عبرها طموحاتهم المشروعة، والثقة بالنفس، والحياة بكرامة وكفاية. ثم عبر بقية التقرير استند التقرير على ذلك التعريف واهتدى به، ووفق تحليل وافي لقضايا الجنوب وتحدياته قدّم توصيات عامة، من أهمها ضرورة الاعتماد الذاتي في التنمية - بدون رفض المساعدات المعقولة من الأصدقاء وذوي المصلحة المتبادلة ولكن عبر موجّهات ومبادئ تقدّم الاعتماد الذاتي واستقلالية القرار - وضرورة التبادل والتكامل الاقتصادي والتنموي بين دول الجنوب نفسها عوضاً عن الاعتماد التجاري والتنموي الزائد، المستمر، على دول الشمال.

وفق ذلك التعريف، في تقرير مفوضية الجنوب، يمكن الخلوص إلى أن التأسيس الفلسفي عند نيريري لمسألة التنمية والحرية تأسيس فريد ومبوّب جيداً، كما هو مسنود ومعدّى بتجربة عملية نادرة. فهو إذن صاحب مشروع فكري مركزه الحرية، ثم محاوره التنمية والاشتراكية والوحدة (الوطنية)، وذلك يجعله من أهم الفلاسفة الاجتماعيين الذين عالجوا مسألة الحرية - والتحرر، وهما مترادفان - في مجتمعات ما بعد الاستعمار. وبالنسبة للتنمية فهكذا كان نيريري يقدم رؤية نظرية وإحدى تنزلاتها العملية في باقة واحدة، أي التنظير والتطبيق معا (البراكسس praxis)، وكل ذلك جعل نيريري أحد أهم مفكري التنمية في العصر الحديث، وليس في إفريقيا فحسب.

وبالنسبة لحراك العالم الثالث، أو الجنوب الاقتصادي، فإن نيريري وجد اهتماماً واعترافاً، ليس بوصفه أحد أهم زعماء التحرر الوطني وتصفية الاستعمار،

أو بوصفه أحد قيادات الجيل الثاني من الحركة الافروعمومية، فحسب، إنما أيضا باعتباره مشاركا ذا وزن ثقيل في ميادين التحرر والتنمية لمجمل شعوب الجنوب الاقتصادي. من ذلك الاهتمام والاعتراف اختياره عبر مؤتمر حركة عدم الانحياز (NAM) لأن يكون أول رئيس لمفوضية الجنوب (South Commis-sion) ولمركز الجنوب (South Centre) الذي تمخض عن مفوضية الجنوب (إثر تقريرها الذي أوصى بإنشاء المركز)، وذلك اعتراف بدوره المحوري في حركة عدم الانحياز (وهي حركة عالمية جريئة، انتظمت تحتها وحركتها معظم حكومات دول الجنوب الاقتصادي ذات التوجهات التحررية والتقدمية، منذ سنوات الحرب الباردة، وتعتبر الآن ثاني أكبر تجمّع دول بعد الأمم المتحدة). بالإضافة لدوره المهم كأحد مفكري التنمية والعدالة من دول الجنوب الاقتصادي. أيضا، في 2009، وبعد وفاته بقرابة عشرة أعوام، تم تكريم نيريري بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتسميته «بطلا عالميا في العدالة الاجتماعية» (World Hero of Social Justice)،²³ تقديرا لمساهمته الثرة تلك واعترافا له بدوره في دعم التحرر الوطني في افريقيا، وكذلك في فلسطين وفيتنام.

وفي أواخر الستينات وكل السبعينات، من القرن الماضي، كانت تتزانيا مركزا لحراك فكري واسع حول آفاق وطموحات الشعوب الافريقية ما بعد الاستعمار، وقد دخل في ذلك الحراك جمع كبير من المفكرين والباحثين الافارقة وغير الافارقة (ومنهم أسماء مشهورة اليوم كوالتر رودني وهوريس كامبل) وبعض الطلبة الجامعيين الذين صاروا لاحقا من الجيل الثالث والرابع لقيادات الافروعمومية (مثل جون قرنق وعيسى شجفي). برعاية ودعم الدولة التنزانية - ذلك الدعم المادي

23 خطاب رئيس الجلسة 36 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بمناسبة ابتداء اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، نيويورك 10 فبراير 2009:

[pdf.PGA/launch10Feb09/Intldays/social/socdev/esa/org.un.www/](https://www.un.org/esa/socdev/intldays/social/launch10Feb09/Intldays/social/socdev/esa/org.un.www/)

مع الحفاظ على مساحة الاستقلالية وحرية الساحة الأكاديمية - صارت جامعة دار السلام مركزا أكاديميا لذلك الحراك، كما كان نيريري وقتها أحد أهم الأصوات باعتباره المنظر والممارس للحوكمة الأفريقية الجديدة. كانت أطروحة أوجاما إحدى الأطروحات الرئيسية لمدرسة الاشتراكية الأفريقية وإحدى الأطروحات التنموية الطازجة والأصيلة محليًا، وفيها ربط نيريري بين النشاط الاقتصادي التعاوني والديمقراطية الشعبية وتمليك وسائل الإنتاج للمجتمعات المحلية (مع رعاية الدولة)، بالإضافة لتحرير المرأة وتحرير الفقراء بالتعليم المسنود بتطوير قدرات الإنتاج المحلي (حتى يملكو قوتهم وقرارهم). وبعد استقالته من رئاسة تنزانيا في 1985 كان يعتبر أحد كبار خبراء الحوكمة والتنمية في الجنوب الكوكبي، حتى وفاته في 1999.

في أبريل 2018، كان المؤلف ضمن مشاركين في ملتقى تفكري حول التنمية في دار السلام، تنزانيا، وكان أحد ضيوف الملتقى جوزف ستيفلنتر (الأستاذ الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد وصاحب الكتابات المترجمة لعدة لغات، والذي كان يوما ما أحد أساطين إجماع واشنطن - حيث كان كبير اقتصاديي البنك الدولي في أواخر التسعينات - ثم صار أحد أهم الأصوات الناقدة لتلك المنظومة وضررها على المجتمعات النامية). في المحاضرة التي قدمها تحدث ستيفلنتر عن نيريري وعن أن البنك الدولي كان مخطئا في السبعينات والثمانينات بينما كان نيريري وصحبه أوعى وأفهم بأهمية دور الدولة في رفد التنمية.²⁴

المعروف كذلك عن نيريري أن مقارنته للاشتراكية كانت لا تخلو من استقلال

24 Joseph Stiglitz. 2018. The Stockholm Statement: New Strategies for Inclusive Development, lecture organized by the World Bank, Nairobi, Kenya, May 9, 2018; and Presentation at the Economic and Social Research Foundation (ESRF) and Embassy of Sweden in Tanzania High Level Roundtable Forum event, Dar es Salaam, May 3, 2018.

فكري، فأطروحاته الاشتراكية لم تكن ماركسية ولكنها استفادت بصورة واضحة من المادية التاريخية كما هو واضح في كتابه «مقالات في الاشتراكية» وفي خطابات أخرى، ويرى البعض أن اشتراكيته كانت أقرب للاشتراكية الفابية (خاصة وأنه حصل على شهادة الماجستير في بريطانيا، جامعة أدنبرة، 1949-52، ويرد أنه تعرف على المدرسة الفابية عن قرب هنالك)، رغم أن أطروحته الحوكمية أطروحات ثورية وليست تدريجية بالطريقة الفابية، كما أنه نزل المفاهيم الاشتراكية على الواقع المحلي الترناني والافريقي وذلك يختلف عن السياق التاريخي للمدرسة الفابية. بذلك تظهر أصالة نيريري وسعة اطلاعه الاشتراكي معا.

وكما ذكرنا سابقا، فنيريري في أطروحته حول الحرية والتنمية لم يكن يتحدث بلسان الأطروحة الجديدة، فهو باعتباره جزءا من الحركة الافروعمومية لم يكن غائبا عنه أن الحركة الافروعمومية لطالما ربطت بين التنمية والحرية، كما أن عددا من روادها الأوائل، مثل ويليام دوبويز، تحدثوا وكتبوا ومارسوا الدعم لصالح الاقتصاد التعاوني منذ سنوات باكرة. سمى دوبويز أطروحته للاقتصاد التعاوني «التضامن الاقتصادي الجديد».²⁵ وفي ذلك جاء في كتاب «سعاة افريقيا»:

”مضى دوبويز خطوات أكثر من ذلك عن طريق طرح رؤى عملية لتنزيل المبادئ الاشتراكية في المجتمعات الأفروأمريكية، حيث اقترح تفعيل مبادئ الاقتصاد التعاوني في تلك المجتمعات، بحيث يبتدر الناس عدة أعمال تعاونية cooperatives ومن ثم تتداخل تلك الأعمال التعاونية سوياً في شبكة واسعة من العلاقات الاقتصادية وتدوير الثروة في المجتمع بحيث يستمر الاستثمار عبرها في تنمية المجتمع وجملة أفراد، وفق تخطيط اجتماعي، مثل الاستثمار في التعليم العام والتعليم المهني،

25 W.E.B. Du Bois. 1935. "A Negro Nation Within the Nation," *Current History*: 269.

والإنسان والخدمات الصحية... إلخ. قام دوبيوز كذلك بالمشاركة في إنشاء منظمات تسعى لترجمة تلك الطروحات للواقع العملي.²⁶

ودوبيوز نفسه من الوارد انه استقى فهمه التعاوني من التجارب الأوروبية الأولى للتعاونيات، في بريطانيا وألمانيا وهولندا، حيث تعود بدايات الحركة التعاونية هنالك إلى منتصف القرن التاسع عشر.²⁷ ذلك أن أنشطة دوبيوز التعاونية في المجتمعات الإفروأمريكية اتضحت بصورة عامة بعد عودته من زيارة واسعة لأوروبا تخللتها دراسات عليا بجامعة برلين، كما أن دوبيوز كان من أكثر الإفروأمريكان تعلّما رسميا، فهو أول أفريقي أمريكي يحصل على الدكتوراة من جامعة هارفرد.

إن، فرغم أصالة أطروحات نيريري وسعتها، إلا أن طريقة عرضه لها كانت تظهر أنه لا يعتبرها جديدة تماما، ونحن نفسّر ذلك بأنه كان أفروعموميا. إذن يمكن القول إن مساهمة نيريري مساهمة نوعية وجلييلة لكنها كانت جزءا من تراث مستمر في التنظير والممارسة من أجل التحرر والتنمية، هو تراث الإفروعمومية.

26 سعاة افريقيا، مرجع سابق، صفحة 63.

27 محمد الفاتح العتيبي، 2020، الحركة التعاونية: أهداف اقتصادية، وسائل إنسانية. سلسلة قراءة من أجل التغيير (86). الخرطوم: مشروع الفكر الديمقراطي.

ما بين «الحرية والتنمية» (نيريري) و«التنمية كحرية» (أمارتيا سن)

في مايو 2018، علّق المؤلف في صفحته في الوسائط، بالآتي: قبل أن يصدر أمارتيا سن «التنمية كحرية» في 1999، أصدر المعلم نيريري «الحرية والتنمية» في 1974.

before Amartya Sen released “Development as Freedom” in 1999, Mwl. J. K. Nyerere released “Freedom and Development” in 1974

والمؤلف من الذين اطلعوا على إنتاج نيريري وإنتاج أمارتيا سن في نفس الفترة، واستعمل كليهما أثناء دراسة الدكتوراة (في دراسات التنمية)، ونظرا لذلك لم تغب التشابهات بين طرحيهما عنه، لكن نظرا لحدائث تجربته ومعرفته بالمجال وقتها لم يعتقد أن ذلك التشابه غير مذكور بصورة واسعة إلى أن اشتغل وتعرّف أكثر

28 Gussai Hamror, 2 May 2018:

<https://www.facebook.com/Gussai/posts/10156503092008243>

على الدوائر البحثية الدولية في قضايا التنمية. من ناحية أخرى، وفي نفس الوقت، صار بعض الاقتصاديين ذوي المكانة الرفيعة في ذلك المجتمع، مثل جوزف ستينغلتر، يصرّحون بصورة واضحة أن تراث نيريري يحتاج أن تعاد زيارته واحترام محتواه، فلسفياً وممارسياً.

والدكتور أمارتيا سن عَلم من أعلام دراسات التنمية والاقتصاد في العصر الحديث، وأعماله في ذلك المضمار تمتد منذ السبعينات، وبفضلها نال جائزة نوبل في الاقتصاد في 1998 نظير أعماله في اقتصاد الرفاه ونظرية الاختيار الجماعي (وخاصة أعماله المتعلقة بأسباب المجاعات وربطها بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تهتمّ مصالح الفقراء).²⁹ بعد سنة مباشرة أصدر سن كتاب «التنمية كحرية» (Development as Freedom) في 1999 (ويترجمه البعض للعربية إلى «التنمية صنو الحرية» وكذلك «التنمية حرية»)،³⁰ وهو نفسه عبارة عن تجميع وترتيب لأطروحات وخلاصات بثّها صاحبها في السنوات البضع قبل ذلك التاريخ. في هذا الصدد يقول سن إن تعريفنا للتنمية ينبغي أن يكون تعريفاً لما نريده منها، أي تعريف معياري *normative* وليس وصفيًا *descriptive* (مثل التعريف الليبرالي الشهير لها والذي يتعامل معها كمؤشرات نمو اقتصادي ومؤشرات عامة أخرى عن بيئة الحريات الليبرالية والتي تشمل حريات الملكية الخاصة - المادية والفكرية والإبداعية). ثم يطرح سن، كخلاصة من خلاصات انخراطه في قضايا التنمية لعقود، أن تعريف التنمية هو

29 بدأ أمارتيا سن اقتراحاته حول القدرات والاختيار (والتي تطورت لاحقاً إلى الحرية) منذ 1979، وعمل على تطويره، مع آخرين، من ذلك الحين، وهو لم يكن طرحاً جديداً تماماً حتى وقتها، فقد استند على بعض مفاهيم الاقتصاد الكلاسيكي (الليبرالي تحديداً). المزيد من المعلومات في المرجع:

Amartya Sen. 1982. **Choice, Welfare, and Measurement**. Oxford: Basil Blackwell.

30 Amartya Sen. 1999. **Development as Freedom**. Toronto: Random House.

الزيادة في شروط ومحتوى الحرية، على المستويين الفردي والجماعي، والحرية هنا تشير إلى خمس حريات أدائية (أي وسائل) هي: الحريات السياسية المتعارف عليها، التسهيلات الاقتصادية، الترتيبات الاجتماعية، ضمانات الشفافية، والأمن الوقائي. مع ذلك يطرح أيضا أن تكامل هذه الأنماط من الحريات يقودنا إلى فهم أن الحرية هي غاية التنمية ووسيلتها الأساسية لتحقيق التنمية كذلك. يذهب سن بعد ذلك في الاستطراد أن ما يعنيه ذلك أيضا أن التنمية كذلك تقتضي نقصان شروط ومحتوى موانع الحرية، فالحرية الاقتصادية تستوجب غياب حالة العوز والجوع وضيق خيارات العمل والسعي للرفاه، أي تعني توفر الأمن الغذائي والحاجات الأساسية وفرص العمل، وحرية الأعمال في السوق [إذ أن سن يرى التسهيلات الاقتصادية تتضمن حريات السوق بشكل أساسي]؛ والحرية السياسية تستوجب غياب القمع وحجر الرأي؛ إلخ؛ وهذه الحريات مترابطة في الواقع.³¹

31 من النماذج التي يضررها أمارتيا سن على ترابط الحرية السياسية بالحرية الاقتصادية، أنه رغم أن بعض البلدان التي تتبنى النظم الديمقراطية يمكن أن تكون فقيرة اقتصاديا مثل بلدان أخرى غير ديمقراطية، إلا أنه لم يحصل توثيق في العصر الحديث لحالات مجاعة في دولة ديمقراطية، بينما حصلت مجاعات عدة في دول غير ديمقراطية. بل في بعض الحالات يحصل نقصان أسوأ في الإنتاج الغذائي والقوة الشرائية في بلدان نامية بأنظمة ديمقراطية تعددية – أي نقصان أكثر من بلدان نامية غير ديمقراطية – ويفسر أمارتيا ذلك بأن البلدان ذات النظم الديمقراطية تتعرض لحكوماتها لضغوطات عالية بواسطة المعارضة والإعلام للتحرك بخصوص علاج الأزمة قبل حصول المجاعة رسميا بينما النظم التي تغيب فيها الديمقراطية لا تتعرض لذلك الضغط. يضرب مثلا لذلك أنه في الثمانينات من القرن الماضي حصل نقصان في الإنتاج الغذائي في بوتسوانا وزيمبابوي أكثر مما حصل في السودان وإثيوبيا في نفس الفترة، لكن بوتسوانا وزيمبابوي نجحا في تضاوي المجاعة بينما لم ينجح السودان وإثيوبيا، ويشير سن إلى أن الحراك السياسي الديمقراطي في بوتسوانا وزيمبابوي وقتها شكّل ضغطا واضحا على الحكومتين إلا أن فعلتا شيئا بخصوص الأمر (الصفحات 178-79 من كتاب سن «التنمية كحرية»، 1999). من جانب آخر، وفي كتابات سابقة لأمارتيا وآخرين (مؤلفات محررة مشتركة)، جاء ذكر نماذج لبلدان نجحت في تجنب مجاعات عبر التدخل الحكومي الواسع في بلدان لا توصف بالنظم السياسية الديمقراطية المكتملة بعد، مثل تنزانيا في فترة حكم نيريري (والتي كانت

وحيث يصبح تعريف التنمية كذلك فإن جهود التنمية «تصبح هي ما ينصب لتحقيق ذلك التعريف المعياري على أرض وواقع الناس.»³² يضيف سن لذلك الأمر بتأكيد أهمية القدرات الذاتية ورفعها في هذا الصدد، فمقاربة القدرات تصبح جزءا لا يتجزأ من أطروحته، وهي عموما تُعنى بالإمكانات المودعة لدى الفرد والجماعة، والخيارات المتاحة له لاستعمال تلك الإمكانيات، لتحقيق الفوائد الوظيفية منها له أو لهم؛ وكذلك فهذا يشير إلى إزالة الموانع الهيكلية التي تقف أمام خياراتهم في استعمال تلك الإمكانيات، لتحقيق التنمية عبر وسائل الحريات الخمس المذكورة آنفا—أي أن الاعتماد الذاتي وزيادة القدرات الذاتية من شروط تحريك وسائل الحرية لتحقيق التنمية، كما أن المسؤولية جزء من الحرية.

ومع الاحترام لأطروحة أمارتيا سن، والتقدير لمجمل إسهامه النظري في دراسات التنمية ومسائل العدالة الاجتماعية، وتعريفه الجيد للتنمية (الذي له فوائد بحثية ونظرية واضحة)، إلا أنه من الصعب النظر لهذه الأطروحة بدون استدعاء ما قاله وكتبه ومارسه نيريري منذ ستينيات القرن العشرين، تحديدا حول الربط الوثيق بين التنمية والحرية، كما أوردنا آنفا، ثم الربط بين كل ذلك وبين مسؤولية تحقيق الحرية وممارستها الفردية والجماعية، وبين ارتباط مجمل ذلك بأهمية زيادة القدرات الذاتية وإزالة الموانع الهيكلية أمام الناس مما يدخل في مهام قيادات المجتمع ومهام الحكومات ومؤسسات الدولة—ومحاولة نيريري لتجسيد كل ذلك في تجربة قرى أوجاما التعاونية، وهي تجربة حققت نجاحات مهمة ومرصودة، وانتشر خبرها عالميا، ثم انتكست لعدة أسباب مرصودة،³³ لكن ما زالت مقوماتها

دولة حزب واحد، ثم تحولت إلى تعددية حزبية وانتخابات ديمقراطية لاحقا وبتأييد نيريري (Drèze and Sen 1991).

32 حوكمة التنمية، مرجع سابق، صفحات 51-52.

33 Michaela Von Freyhold. 1979. *Ujamaa Villages in Tanzania: Analysis of a social experiment*. New York, NY: Monthly Review Press.

الفلسفية والاستراتيجية في مستوى محترم ويمكن العودة لها للمراجعة والتطوير والتجريب أكثر، كما تتبى بعض الأنماط الحالية بأننا في طريقه فعلا (وهذا موضوع خصصنا له ورقة بحثية مسبقة، نُشرت قبل بضعة أعوام).³⁴

كل ذلك دعانا للتأمل مؤخرا: فبينما حظي نيريري باعتراف واضح في زمانه باعتباره أحد أهم خبراء التنمية والعدالة في العالم ، كما ذكرنا آنفا، إلا أنه مع تقادم الزمن سرعان ما خفت صوت أطروحات نيريري، ولم تكن الجهات العالمية التي تصدرت الحديث عن التنمية - مثل البنك الدولي وأفرعه، ومجمل المنظمات الدولية المانحة/الخيرية الكبيرة - تروج أطروحاته أو اسمه (لأسباب يمكن أن نقول إنها مفهومة، فنيريري إجمالا كان في الاقتصاد السياسي على نقيض مسار تلك الجهات ومموليها)، بينما كانت الجامعات الغربية تزيد في الإنتاج المعرفي والكتابة حول قضايا التنمية، لدرجة يبدو أنها أنست كثيرين أن هنالك أسماء من العالم الثالث صاحبة تأسيسات سابقة في مجال فلسفة التنمية وحوكمتها.. إلى أن جاء يوم ظهر فيه كتاب التنمية كحرية، لصاحبه الذي هو من مواطني العالم الثالث لكنه ربيب المؤسسات الغربية (أكاديميا ودوليا) وحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، يقوم كتابه ذلك في أساسه على مقدمة فكرية/فلسفية اجتماعية عن إعادة تعريف التنمية وفق شروط الحرية، وعن تطوير قدرات الناس من أجل ريادة التنمية بأنفسهم بدل جلبها لهم، فقامت تلك المؤسسات الغربية بترويج أطروحته (النظرية) على أنها غاية الجدة والأصالة، وسرعان ما التقط ذلك الأمر الكثير من دارسي التنمية والاقتصاد حول العالم، حتى من نفس بلدان العالم الثالث التي لا تفصلها مسافة بعيدة من تنزانيا، فأصبح الكثير من أولئك الدارسين يعرف أطروحة أمارتيا سن وبيتناها بوصفها

34 Gussai H. Sheikheldin. 2015. "Ujamaa: Planning and Development Schemes in Africa, Tanzania as a Case Study". *Africology: Journal of Pan-African Studies*, 8(1): 78-96.

جديدة كلياً. ذلك بينما تفيد الكتابات المؤتفة، التي استعرضنا جانباً منها لأحد فلاسفة التنمية الأقدم، أن الأمر ليس كذلك.

وللتوضيح، فمؤلف هذه الورقة يرى أن مجال دراسات التنمية، بوصفه مجالاً أكاديمياً وحديماً نسبياً، يمكنه أن يتعامل مع واقع أطروحة أمارتيا سن باعتبارها جديدة (نسبياً) ومفيدة، وباعتبار أن المجال نفسه بنى عليها في دراسات متراكمة ومتنوعة خاصة وأن صاحب كتاب التنمية كحرية اشتغل في مجال دراسات التنمية لعقود قبل أن يصدر كتابه المعني، فلخبرته ومعرفته قيمة ولبورته لها أهمية. يضاف لذلك أن أطروحة سن، باعتبارها جديدة ومفيدة لكن غير مكتملة تماماً، تحتاج كغيرها لتطعيم بمناظير أخرى تغطي بعض مناطق قصورها. هذا كله مفهوم موضوعياً، لكن في النطاق الأكاديمي والوصفي لتاريخ دراسات التنمية كما هي الآن؛ أما من ناحية البناء الفلسفي الذي تستند عليه أطروحة «التنمية كحرية» لامارتيا سن، ومن جانب اللبانات التأسيسية للأطروحة (مثل مقارنة القدرات والربط بين الحرية والمسؤولية/الانضباط) فإن التاريخ يقول إن هذا ليس حديثاً جديداً، وليس اختراقاً فلسفياً أو تغييراً كبيراً في اتجاه تفكير معظم الناس في العصر الحديث، فهناك مفكرون عدة من مجتمعات ما بعد الاستعمار تناولوا هذه الفلسفة ووطنوها عندهم في سياقاتهم.

بل إن نيريري نفسه لم يكن يتعامل مع أطروحة الربط بين التنمية والحرية وكأنها جديدة من بنات أفكاره، ذلك لأنه أحد أعضاء الحركة الإفروعمومية، ومن قيادات الجيل الثاني للحركة، بينما الحركة منذ بداياتها ربطت بين التحرر والتنمية للشعوب المضطهدة. ولعل ذلك الربط كان مشهوداً أكثر ما كان في كتابات أحد المؤسسين للحركة من جيلها الأول: ويليام دويويز، الذي لم يعرف غايات الحركة بلغة واضحة تجمع التقدم المادي والتحرر السياسي-اجتماعي فحسب بل اهتم كذلك بالتحرر الروحي/العقلي للأفارقة، وذلك كان منذ نهايات

القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. ومما قاله دوبويز منذ خمسينات القرن العشرين إنه «علينا أن لا نقيس مستوى الرفاه عند أي أمة عبر عدد المليونيرات فيها، بل عبر غياب الفقر، وتفشي الصحة، وكفاءة المدارس العامة، وعدد الذين يستطيعون أن يقرأوا الكتب القيّمة ويقرأونها»،³⁵ وقد قال ذلك ضمن كتاباته حول أهمية مراجعة النموذج الأمريكي للاقتصاد، ليس باعتبار آثاره السالبة على الأفارقة الأمريكيان فحسب وإنما على العالم جملةً، وحول أهمية الاهتمام بأوضاع شعوب العالم التي تتشارك مع الأفارقة الأمريكيان همومها وتحدياتها (أي الاتجاه العالمي، التضامني، للافروعمومية). هذا خطاب تنموي بامتياز، كما هو واضح، ومتشابه مع التوجه العام الذي دفع به نيريري وغيره من رموز الافروعمومية لاحقاً، ويدفع به منسوبوها الآن.

وأطروحنا نيريري وسن ليستا متطابقتين، بل هنالك نقاط اختلاف، لكن تداخلهما وتأسيسهما الفلسفي المتشابه مثيران للاهتمام. أما على صعيد الاختلاف فربما يمكن اختصاره في مسألتين أساسيتين: (1) أن أطروحة سن تقف في صف اقتصاد السوق وحرية السوق بوصفها حريات تنموية، بينما نيريري صاحب موقف ناقد لاقتصاد السوق باعتباره من أخطر تجليات النظام الرأسمالي وباعتبار أن تنظيم قوى الإنتاج وعلاقات الاقتصاد في البلدان النامية أهم وأخطر من تركها لميكانيزمات السوق، و(2) أن أطروحة سن تتجاوز، وتكاد تتجاهل، مسألة مهمة وهي الواقع الاقتصادي-سياسي العالمي والمناطق الذي يشكل أحد أكبر الموانع الهيكلية للتنمية في المجتمعات النامية إثر علاقات القوى غير المتكافئة وغير المنصفة مع المجتمعات الصناعية المتقدمة (والمنظمات التي تعكس إرادتها السياسية والاقتصادية)، ذلك بينما نيريري يواجه هذه المشكلة

35 W.E.B. DuBois. 1953 (March). *On the future of the American Negro*. <https://credo.library.umass.edu/view/full/mums312-b203-i031>

بصورة مباشرة ومفصلة في أطروحته وفي تجربته الممارسة لحوكمة التنمية. وهذا النقد المبذول لأطروحة أمارتيا سن ليس جديداً، بل هو مبذول في كتابات ودراسات (محكمة) تفاعلت مع أطروحته منذ سنوات. على سبيل المثال، وبعد صدور كتابه بعام، بدأت الكتابات النقدية الأكاديمية تظهر، ومن نقاط النقد الأساسية ما قدّمه نفارو في 2000³⁶ بخصوص أن أطروحة سن برغم أنها بداية للتحرك بعيداً من الفرضيات النيولبرالية للتنمية إلا أنها تفشل في أن تحقق استقلالاً عنها، فأطروحته ما زالت غير قادرة على تأسيس روابط قوية وحاسمة بين التنمية والحرية (بدليل أن هنالك بلدان استطاعت تحقيق مستويات من التنمية البشرية - وفق مؤشر التنمية البشرية الذي دعمه سن نفسه - بدون ربطها بحريات السوق والحريات الليبرالية التي وصفها سن)،³⁷ كما يضيف نفارو أن أطروحة سن

36 V. Navarro. 2000. 'Development and quality of life: a critique of Amartya Sen's Devey lopment as freedom.' *Int J Health Serv.*; 30(4): 661-74.

37 ونقطة مؤشر التنمية البشرية، وتقارير التنمية البشرية، تحتاج لوقفه. اعتادت دوائر معاصرة، في قضايا التنمية، على أن تنسب مؤشر التنمية البشرية، وفكرة تقرير التنمية البشرية (الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) إلى أمارتيا سن بصورة أساسية، ثم إلى آخرين بجانب سن، بينما التوثيق التاريخي يقول بشيء مختلف. فالموثق أن فكرة تجميع واستصدار بيانات حول التنمية البشرية، واستعمال مؤشر جديد للتنمية البشرية (بدل مؤشرات النمو الاقتصادي الكلاسيكية) ترجع المساهمة الأساسية فيها للاقتصادي الباكستاني، الدكتور محبوب الحق (والذي نعاه سن في كتاب التنمية كحرية إذ كان قد توفي قبل فترة بسيطة من نشر الكتاب). أول تقرير للتنمية البشرية صدر في 1990 وكان نتيجة مشروع بقيادة محبوب الحق، وكان سن أحد مستشاري المشروع (عشرة مستشارين مذكورين). يقول خالد مالك، مدير مكتب تقرير التنمية البشرية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014) إن محبوب الحق اشتغل لسنوات كيما يقنع عدداً كافياً من صناع القرار والمؤثرين في الأمم المتحدة لتجريب مقارنة التنمية البشرية كبديل أو إضافة لمعايير التنمية التي كانت سائدة، حتى حظي بدعم كافي لإعداد التقرير الأول (والذي كان ناجحاً بحيث تبنته الأمم المتحدة واهتمت باستصداره الدوري حتى اليوم). يوثق خالد كذلك أن محبوب الحق اشتغل على إقناع صديقه أمارتيا سن بفكرة مؤشر التنمية البشرية، إذ أن سن لم يكن مقتنعاً بالفكرة في البداية (Malik 2014). كذلك، ففي أول تقرير للتنمية البشرية، وبجانب التأسيس النظري واختيار المعايير الإحصائية، فقد قدّم التقرير تعريفاً

خجولة فيما يتعلق بتحليل ونقد علاقات القوى التي تعيد إنتاج أوضاع التخلف التنموي في البلدان النامية. من ناحية أخرى قامت ورقة لإيمانويل بينكورت في 2004³⁸ بتحليل لغة سن، وكيف أن استعماله لمصطلحات من صنعه لوصف حالات ومفاهيم متناولة مسبقا يغطي على إمكانية مقارنة ما يقوله سن بما قيل من قبله وما إذا كانت لديه إضافات نوعية ومسنودة بالأدلة بخصوص تلك المفاهيم والحالات، فمثلا بينما يصر سن على الإشارة دوما لخصائص السلع بوصفها «وظيفة الاستعمال» (utilization functions – functioning) (مثل القيمة الغذائية لغذاء ما، أو مستوى الراحة المستقاة من حالة اقتصادية متميزة في مجتمع ما) فإن ذلك الاستعمال لا ينفى واقع أنها تُعامل كسلع في الواقع الاقتصادي وأن القيمة الاقتصادية لها ستبقى تحديا ماثلا في الواقع، كما أن استعماله لذلك الاصطلاح الجديد يحزر سن من أن توضع فرضياته أمام القياس، إذ ليست هنالك مقاييس واضحة ومتعارف عليها للاصطلاحات الجديدة (وكما رأينا أنفا فإننا حين نستعمل بعض المؤشرات التنموية، مثل مؤشر التنمية البشرية، نجد أن فرضيات سن لا تصمد بقوة أمام نتائج الواقع). أيضا فإن ربط سن لمقاربة القدرات مع مجموع الخيارات المتاحة للأفراد لتلبية احتياجات وطموحات معينة في المجتمع، هذا الربط رغم أن يستعمل مصطلحات جديدة إلا أنه لا يمثل نقلة نوعية من التعريف الاقتصادي اللبرالي المعروف حول نظرية الاختيار (choice theory)، فقط يبدو وكأنه جديد ولكنه عمليا ليس كذلك.

للتنمية منذ ذلك الوقت: وهو أن التنمية هي «عملية توسيع خيارات الناس» (صفحة 10)، كما تحدث التقرير عن ضرورة الحرية للتنمية (صفحة 16) وكان تعريف الحرية في ذلك التقرير مرتبطا بالحرية السياسية (الديمقراطية) بالذات. إذن، فالقصة الأصح هي أن سن كانت له مساهمة مقدرة ومهمة في وضع تقرير التنمية البشرية ومؤشرها، لكن مساهمته أتت ضمن عدة مساهمات، كما أن صاحب السهم الأساسي في تلك المبادرة، تفكيراً وتنفيذاً، هو محبوب الحق.

38 E. Bénicourt. 2004. Against Amartya Sen. *L'Économie politique*, 23, 72-84. <https://doi.org/10.3917/leco.023.0072>

ثم لاحقا، وبعد 10 سنوات من صدور كتاب التنمية كحرية، كتب أوهيرن³⁹ أن الجوانب التقدمية الظاهرة في أطروحة سن تفقد وزنها كثيرا حين نضعها في ميزان مع مشاكل الأطروحة، وهي إجمالا (أي المشاكل): النزعة الفردانية لحل مشاكل التنمية، والميل للتحليلات الاقتصادية الجزئية على حساب الاقتصادية الكلية (الاقتصاد السياسي)، والتركيز المحلي البحت على مشاكل التنمية (الدرجة تجاهل السياق السياسي واقتصادي الأكبر، أي علاقات القوى التي تحكم ظروف التنمية)، بالإضافة لضعف الفهم التاريخاني لأوضاع التنمية (أي الفهم الذي يفسر كيف أصبحت بعض الدول والمجتمعات متخلفة تنمويا بينما أخرى متقدمة ولماذا). ويضيف أوهيرن أن أبطال سن الفكريين مجملهم مفكرون رأسماليون يحتفي سن بإنتاجهم ويقتبسهم كثيرا ويؤيد خلاصاتهم، مثل آدم سميث وفريدريك هايك. يقول أوهيرن إننا حين نجمع مشاكل أطروحة سن هذه معا فمن الصعب قبول الأوصاف التي مُنحت لأطروحته بواسطة جهات ومؤسسات عالمية، حيث صارت تلك المؤسسات تروج لأطروحة سن، ولسن نفسه، بحيث صار وكأنه غير قابل للنقد، بينما خلاصة أوهيرن أن سن لا يعدو أن يكون رائدا جديدا لترويج الرأسمالية مع بعض التحسينات الظاهرية.

ونقاط النقد أعلاه كان يمكن التعليق عليها بأنها أتت من جهات ليست بنفس شهرة أمارتيا سن أو مساهمته الواسعة في دراسات التنمية، وأنها محدودة على أي حال في مقابل الكتابات التي امتدحت مساهمة سن وأعلت من شأنها. لكن سن لديه مخالفون من نفس قبيله، أي قبيل الاقتصاديين والباحثين الحائزين على جوائز نوبل في الاقتصاد وأصحاب المساهمات العالية كذلك والذين تمت ترجمة مساهماتهم لعدة لغات ودُرست في الجامعات، إلخ. هنالك مثلا الدكتورة

39 D. O'Hearn. 2009. 'Amartya Sen's Development as Freedom: Ten Years Later', *Policy and Practice: A Development Education Review*, 8(Spring): 9-15.

إلينور أوستروم، الحائزة على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2009، فهي ذات تأثير عالي على دراسات الاقتصاد الجديدة باعتبار أن أبحاثها وكتابتها قامت بتفكيك وتحجيم فرضيات اقتصادية لبرالية كلاسيكية قوية، مثل نظرية «الاختيار العقلاني» (rational choice theory) ونظرية تراجيديا المشاعات (tragedy of the commons)⁴⁰، وهي نظريات روج لها وأكدها أولئك الذين استند عليهم سن كثيرا مثل فريدرك هايك، ولم ينتقدهم سن في ذلك بل يبدو أنه يتفق معهم فيها. في أعمالها وبحوثها أثبتت أوستروم أن بعض المجتمعات المنظمة ذاتيا ولديها خبرة تاريخية متصلة تستطيع إدارة الموارد المشاعة بجدارة واستدامة، الأمر الذي يؤدي لمراجعة النظريات المذكورة آنفا والتي تروج لأن اقتصاد السوق أو السلطة المركزية هما الحلين الوحيدين لإدارة موارد كهذه. أيضا هنالك جوزيف ستيفلنز، المذكور آنفا، وهو كذلك حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2001 (أي بعد أمارتيا سن بعامين فقط) وصاحب كتابات مترجمة لعدة لغات، وكان يوما ما أحد أساطين إجماع واشنطن Washington Consensus - حيث كان كبير اقتصاديي البنك الدولي في أواخر التسعينات - ثم صار أحد أهم الأصوات الناقدة لتلك المنظومة وضررها على المجتمعات النامية. يقول ستيفلنز إن الوفاق حول النيولبرالية وجدواها قد مات، وأن النيولبرالية - وهي نفسها رأسمالية اقتصاد السوق بنسختها ما بعد الكينزية - أثبتت أنها مليئة بالعيوب والتناقضات كما أنها فشلت في تحقيق الرخاء الاقتصادي العالمي الذي زعمت قدرتها عليه وفق اقتصاد السوق العالمي. ستيفلنز أيضا قام مؤخرا بكتابة تصدير طبعة جديدة لكتاب كارل بولاني "التحول الكبير" وهو أحد أقوى الكتب في نقد فكرة اقتصاد السوق والتنبؤ بالكوارث التي يمكن أن يجلبها تطبيق تلك الفكرة. كارل بولاني كاتب اشتراكي معروف كتب كتابه هذا في 1944؛ يقول لنا

40 Elinor Ostrom. 1990. *Governing the Commons*. Cambridge University Press.

ستيقلنتر في تصديره للكتاب إن بولاني كان له بعد نظر كبير في كشفه للإشكال الجوهري في فكرة اقتصاد السوق وأي هيكل اقتصادي يمكن أن ينبني عليها، وأن قراءة كتاب بولاني هذا مهمة اليوم مثلما كانت بالأمس وأكثر.⁴¹ أكثر من ذلك قال ستيقلنتر إن الدراسات الاقتصادية المحترمة وذات المصداقية اليوم لا تتساءل حول حقيقة فشل اقتصاد السوق عموماً من نجاحه بل تتحدث عن إلقاء الضوء على مناطق فشله وعن كيف يمكن علاجها، ففشله أمرٌ مفروع منه.

(وهنا ينبغي التأكيد فقط، أن الآراء المذكورة أعلاه قديمة وجديدة معاً، وأن التيارات الفكرية الاشتراكية والتيارات الناقدة للرأسمالية والناقدة للكتابات الشبيهة بكتابات سن، لم تتوقف يوماً من الكتابة والحوار والنشر والحراك. الفرق هو أن هنالك انتشاراً طاعياً وغالباً لآراء على آراء أخرى، وفق أنماط انتشار إعلامي غير محايدة تماماً، وفي هذا الخضم فواجب أصحاب الرؤى المغايرة للنمط السائد أن يستمروا في العمل في نصرة التيارات المغلوبة والأقرب لنا حالياً، وليس بشروط التيار الغالب، بالضرورة، أي لا يندمجوا في تضخيم وزن بعض الكتابات لأن المنظومة العالمية ضحمتها، فذلك التضخيم ليس معياراً موضوعياً للصحة أو حتى الأصالة.)

إذا نظرنا في نقاط النقد أعلاه، الموجهة لأطروحة سن، ونظرنا إلى كتابات نيريري في التنمية، سنجد أن نيريري يتداخل مع سن في مجمل إيجابيات أطروحته بدون أن يتورط في نقاط النقد التي تعرضت لها أطروحة سن؛ ذلك مع إضافة أن أطروحة نيريري أقدم من أطروحة سن بثلاثة عقود (وبصعب تصوّر أن سن لم يطلع على أي من كتابات نيريري منذ السبعينات وحتى التسعينات، فقد صدرت معظم كتب

41 Karl Polanyi. 1944. **The Great Transformation: The political and economic origins of our times**. 2001 edition, forwarded by Joseph Stiglitz. Boston: Beacon Press.

نيريري عن دار جامعة أكسفورد حيث كان سن يدرّس، وكان اسم نيريري وقتها معروفا، كما أن تقرير مفوضية الجنوب الذي صدر في 1990 كان صاحب سلطة ومصداقية واسعة في مجال دراسات التنمية بحيث لا يمكن أن لا يسمع به أو يطلّع عليه أستاذ في الاقتصاد الترموي مثل سن، دع عنك أن التقرير صدر كذلك عن دار جامعة أكسفورد؛ لكن عند الاطلاع على كتاب سن "التنمية كحرية" لا يرد ذكر هذه المصادر وإنما يستشهد سن بكثافة بالاقتصاديين الغربيين الليبراليين والأوراق الأكاديمية الاقتصادية المعتمدة على أطروحات هؤلاء؛ يضاف لذلك أن أطروحة نيريري مغذاة بالتجربة العملية ومتفاعلة مع الحراك الترموي لمجتمعات الجنوب، وأنها أخذت سلطتها من تلك المجتمعات وليس من اعتماد المؤسسات الدولية وتزويجها لها. ومع ذكر كل النقاط هذه، نؤكد أن أطروحة سن فيها الكثير من الإيجابيات، ومن الجدة والفائدة، وفيها صياغة جيدة تبلور عددا من الخلاصات المهمة التي توصلت لها دوائر دراسات التنمية في العقود السابقة لتاريخ الأطروحة، كما أنها حاليا تعتبر إحدى المقاربات الأساسية الثلاثة، في دراسات التنمية، لتعريف التنمية، إذ أن المقاربتين الثابنتين هما التعريف الليبرالي (الكلاسيكي) والثانية هي التعريف الجذري (القيمي)؛ فبينما التعريف الليبرالي تعريف وصفي وبينما التعريف الجذري تعريف نقدي، نجد أن تعريف «التنمية كحرية» تعريف معياري، ونحن بحاجة للتعريف المعياري في دراسات التنمية، باعتبار أن التنمية عملية قصدية ولها توجّه مبني على قناعات موجهيها وليست مجرد ظاهرة عامة أو تلقائية من الظواهر الاجتماعية-اقتصادية أو معروضة للدراسة الموضوعية (المحايدة؟) فحسب. لذلك فالمؤلف ذكر قبل اليوم إنه يميل للمزج بين التعريف المعياري والتعريف النقدي (الجذري) ولذلك استفاد وما زال يستفيد من مساهمة سن، نظرا لما سبق ذكره ولانتشارها جيدا في دراسات التنمية—ويمكن الاستطراد هنا بأن مساهمة نيريري في فلسفة التنمية واستراتيجياتها هي فعليا مزيج جيد بين المعيارية والنقدية.

محمود محمد طه ونيريري، والتلاقيات والافروعمومية

للمؤلف كتابات منذ 2015 تشير إلى مدى التلاقيات الواسعة بين محمود محمد طه (1909-1985) – الشخصية الرائدة السودانية في القرن العشرين بمساهماتها النظرية والمنهجية والحركية في شتى القضايا الدينية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي أحاطت بالسودان، ومنطقة افريقيا والشرق الأوسط، وعموم العالم في فترة حراكه – وبين جوليوس كامبارقي نيريري. في 2015 في مقال بعنوان «الأستاذ محمود والمعلم نيريري: صديقان لم يلتقيا» ذكر المؤلف «في» بالي كتابة، يوما ما، عن مساحات التوافق بين هاتين الشخصيتين العجيبتين، بحيث أنهما لو كانا التقيا لكانت الصداقة اتجاها بديها بالنسبة لهما». ⁴² وفي 2020، في كتاب «سعاة افريقيا» تحدثنا عن محمود محمد طه بوصفه أحد الافروعموميين العصاميين، أي تشابهت منطلقاته ومواقفه الاجتماعية-سياسية

42 قصي همور، «الأستاذ محمود والمعلم نيريري: صديقان لم يلتقيا»، 23 يوليو 2015، منصة فيسبوك:

<https://www.facebook.com/Gussai/posts/10153657559528243>

المتعلقة بأفريقيا مع منطلقات ومواقف الحركة الافروعمومية إجمالاً مع غياب الاتصال المباشر بينه وبين شبكة الحركة الافروعمومية العالمية وقتها.⁴³ كذلك، في نفس العام، في كتاب «حوكمة التنمية»، تطرّفنا في الفصل السادس من الكتاب إلى التشابهات الواضحة بين طه ونيريري في مقاربتيهما للاقتصاد التعاوني بوصفه نموذجاً للمزج الجيد والمناسب بين الاشتراكية والديمقراطية في سياق البلدان النامية المعاصرة؛ كما تطرّفنا في الفصل الرابع إلى أن نيريري وطه كلاهما كان صاحب اهتمام بالمدرسة الاشتراكية الفابية (مع اطلاعهما على بقية المدارس الاشتراكية واستفادتهما منها إجمالاً) في سعيهما لتأصيل الاشتراكية في السياق المحلي للمجتمعات التي انتمى لها.⁴⁴

وفي هذه الفقرة، من هذه الورقة، تشجّعنا للمزيد من عرض تلك التلاقيات بين طه ونيريري إثر اطلاعنا على كتاب «أطروحات ما بعد التنمية الاقتصادية: التنمية حرية؛ محمود محمد طه، وأمارتيا كومار سن (مقاربة)» الذي صدر للدكتور عبدالله الفكي البشير في أواخر 2021. ففي ذلك الكتاب يتعرض المؤلف لكتابات ومواقف طه وسن، في عدة محاور مرتبطة بكتاب الأخير «التنمية كحرية» ليخلص إلى ما لخصه كالآتي:

«كشف هذا الكتاب عن أن ما قدمه سن يتفق كثيراً مع ما طرحه طه منذ خمسينات وستينات وسبعينات القرن الماضي، في العديد من كتبه وأحاديثه. فالإنسان الحر، عند طه هو هدف التنمية وغايتها. والتنمية الاقتصادية، عنده، بدون اعطاء العناية بالفرد وحرية مكان الصدارة، منخلّذة، ومنهزمة، وفاشلة منذ البداية، لأن الناس هم الثروة الحقيقية.

43 سعاة افريقيا، مرجع سابق، صفحات: 180-81.

44 حوكمة التنمية، مرجع سابق، صفحات: 210-12 وصفحات: 134-35.

وهو يقول: «لنجاح التنمية... لا بد من الحرية»، وهذا ما عبّر عنه سن، قائلاً: «الحرية مركزية لعملية التنمية». ويكاد قول سن: «إن المسؤولية تقتضي الحرية»، يوافق قول طه: «إن الحرية مسئولية». كذلك يرى سن بأن: «الحرية الفردية في جوهرها منتج اجتماعي»، وهذا عين ما قاله طه: «المجتمع وسيلة موسلة لحرية الفرد». أيضاً ما جاء في غلاف الترجمة العربية لكتاب سن: «مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر»، وهو محور موضوع كتابه، يتشابه، لما يقرب لحد التطابق، مع قول طه: «للفرد على الحكومة حق تحريره من الخوف، ومن الفقر، ومن الجهل، ومن المرض». ويأتي التشابه كذلك في رؤية كل منهما عن التعليم ودوره في زيادة الإنتاجية، فهو عند سن تمليك للقدرة، بينما يُعرّف طه التعليم، قائلاً: «بإيجاز نُعرّف التعليم بأنه اكتساب الحي للقدرة». أيضاً عبّر كل منهما عن قضية اليوم، يقول سن «الحرية مهمة بشكل حاسم الآن»، ولا يختلف هذا القول مع قول طه: «الحرية هي طلبة واحتياج إنسان اليوم». وهكذا، فالكتاب في مقارنته يقدم المزيد من نماذج التشابه والتقاطعات بينهما.⁴⁵

إجمالاً، يمكن القول إن مقارنة كتاب «أطروحات ما بعد التنمية الاقتصادية» انحصرت لدرجة كبيرة في باقية القضايا التي تناولها كتاب «التنمية كحرية» بحيث تم استرجاع مجمل إنتاج محمود محمد طه على مرّ عقود وفق تلك الباقية، بحيث أصبحت هي سقف المقارنة بصورة عامة،⁴⁶ وفي ذلك يؤكد مؤلف

45 عبدالله الفكي البشير، 2021. أطروحات ما بعد التنمية الاقتصادية: التنمية حرة - محمود محمد طه وأمارتيا كومار سن (مقاربة). الخرطوم: دار الأجنحة.

46 محتوى كتاب «أطروحات ما بعد التنمية الاقتصادية» يمكن تقسيمه مناصفة إلى قسمين كبيرين: القسم الأول (فصلان) مخصصان للتعريف بأمارتيا سن (الفصل الأول) وبمحمود محمد طه

الكتاب بأن كتابه «لم يتضمّن كل شيء عن رؤية طه تجاه التنمية، ولم يحط بكل أبعادها، إنما سعى لتسليط الضوء على بعض جوانبها، فضلا عن تجديد الدعوة إلى إعادة اكتشاف مشروع طه: الفهم الجديد للإسلام.»⁴⁷ فالكتاب، إذن، يمكن وصفه إجمالاً بأنه دعوة للمزيد من التأمل في مشروع طه (وسمّاه المؤلف «إعادة اكتشاف» لذلك المشروع) لكن من منظور محدد: المقارنة مع كتاب «التنمية كحرية» لأمارتيا سن، نظرا لما حظي به ذلك الكتاب، وصاحبه، من صدى عالمي إيجابي. وفق ذلك ركّز معظم كتاب «أطروحات ما بعد التنمية الاقتصادية» على الدفع بما يؤكد التشابه الكبير بين كتابات طه وسن، كما اعتمد في مجمله على تلخيص ما قاله كلاهما، مما هو مبذول مسبقا في كتاباتهما، مع تدخّل مقدّر من المؤلف بغرض الربط وإثبات أطروحته أن رؤية طه للتنمية متشابهة لدرجة بعيدة مع رؤية سن، لدرجة تبلغ حد التطابق في بعض جوانبها (الامر الذي وصفه المؤلف بلقاء العقول الكبيرة). ومما يمكن

(الفصل الثاني)، ابتداء من مختصر سيرتهما العامة إلى تلخيص عام لمساهمتهما الفكرية، مع توثيق مسائل تتعلق بالصدى العالمي لكتاب سن «التنمية كحرية» والشهادات العالمية، من المنظمات الدولية والأكاديمية، الإيجابية (خاصة الإيجابية جدا) بخصوصه وخصوص صاحبه، ثم توثيق بعض المجهودات المتعلقة بترجمة أعمال محمود محمد طه ووصولها لجامعات ومعاهد بريطانية وأوروبية وأمريكية. القسم الثاني يتكون من خمسة فصول معنونة وفق كتاب سن أنف الذكر (وهي: منظور الحرية؛ وأهمية الديمقراطية؛ والأسواق والدولة والفرصة الاجتماعية؛ وفعالية المرأة والتغيير الاجتماعي؛ والاختيار الاجتماعي والسلوك الفردي؛ والحرية الفردية التزام جماعي). في كل فصل استعرض المؤلف ملخص ما قاله أمارتيا سن بخصوص الموضوع في كتابه، ثم سرد جملة من الأقوال والمواقف المنتقاة لمحمود محمد طه – من مجمل كتاباته المتنوعة الممتدة من خمسينات إلى سبعينات القرن العشرين – وربطها في استعراضٍ يفيد التشابه والتلاقي بين ما قاله طه وما قاله سن في كتابه المذكور (مع سبق طه فيها)، ثم مدّد واستعرض مواقف طه التي تتناول نفس القضايا لكن من منظور مختلف نسبيا أو مراحل أكثر تقدما. خلاصة الكتاب أن تلك التشابهات تعبّر عن لقاء عقول كبيرة (طه وسن) مع وضوح السبق الزمني لطه.

47 أطروحات ما بعد التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، صفحة 258.

استنتج أن المؤلف، في سعيه ذلك، قبل ضمناً صحة المزاعم العامة التي تقول بالجدة العالية والاختراق الكبير لمساهمة سن في كتاب «التممية كحرية» في دراسات التنمية ككل، بحيث أن التبني الضمني لتلك المزاعم هو الذي يبرر استعمال ذلك الكتاب لإثبات تقدم وأقدمية طه في تلك الجدة، بحيث أن أطروحة المؤلف تبدو أنها تقول ضمناً إن القضايا التنموية المعروضة هذه لم يتناولها بذلك المستوى وتلك الزاوية آخرون مثلما تناولها طه وسن.

في مقال علّق فيه مؤلف هذه الورقة على كتاب «أطروحات ما بعد التنمية الاقتصادية»، ذكرنا أنه:

«قيّمته كبيرة... وأعتقد أن أهم خلاصة من الكتاب هي أن الاحتكار الغربي الرأسمالي لفرمانات «الأصالة الفكرية» والأطروحات «الجديدة» احتكار لا وزن له في ميزان الفكر الإنساني التاريخي العالمي. من يقرأ المقارنات التي بذلها المؤلف في ذلك الكتاب يمكن أن يصل إلى أن أطروحات طه، منذ الخمسينات والستينات، ومن بلد فقير كان يقع في هامش الأحداث العالمية الكبرى، أطروحات ليست مكافئة لأطروحات سن، في أواخر القرن العشرين، فحسب، بل متفوّقة عليها في مضمار فلسفة التنمية (أي التأسيس الفكري والأخلاقي لعملية التنمية). وليس في هذا غمط لرصيد أمارتيا سن بل ضرب من ضروب وضع الأمور في نصابها. العبرة الكبيرة من قراءة هذه المقاربات هي التنبيه إلى أن حواء «العالم الثالث» والدة.»⁴⁸

في نفس ذلك المقال، أشرنا بإيجاز لما أشرنا له في هذه الورقة بمزيد من

48 قصي همور، 2021. «شجن القضايا الكبرى: التنمية - كتاب جديد ومقاربة جديدة.» صحيفة التغيير الإلكترونية في 14 أكتوبر 2021.

التفصيل، وهو أن أطروحة سن، على أهميتها وفائدتها، ليست بالأصالة والاختراق الذي يجعلها ممتازة على شتى الأطروحات السابقة لها في التنمية، ولا تخلو من مشاكل؛ إضافة إلى أن هنالك كتابات سابقة لكتاب «التنمية كحرية» تناولت مسائل ومقاربات مشابهة، ومنها بطبيعة الحال كتابات نيريري منذ الستينات عن «الحرية والتنمية». أيضا ذكرنا أن بعض المسائل التي رأى الدكتور البشير فيها تقاربا وتشابها بين سن وطه هي كذلك موجودة في كتابات أخرى، فالتأكيد على العلاقة بين الحرية والمسؤولية قديم (وأشرنا لكتابات جون ديوي في الموضوع، وهي كتابات أقدم من سن وطه معا كما أن سن أشار لها كمصدر من مصادره المعرفية)⁴⁹ وكذلك ربط التنمية بالحرية كشرط وكوسيلة، وكذلك في اعتبار التحرر من الفقر والجوع والمرض والجهل من تجسيدات الحرية والتنمية معا، وكذلك في أهمية التعليم كمرجع من التخلف التنموي وكمدخل لرفع القدرات (وكما رأينا أعلاه فكل هذه مذكورة كذلك عند نيريري منذ ستينات القرن الماضي، وهي مذكورة كذلك في كتابات وأبحاث أخرى منذ السبعينات والثمانينات، أشرنا إليها)، وكذلك في تأكيد دور العدالة النوعية (بين النساء والرجال) وأهمية اعتبار وتقييم العمل غير مدفوع الأجر للمرأة (العمل المنزلي والحقلي وأكثر) من أجل الدفع بالتقدم الحقيقي للمجتمعات المعاصرة، وكذلك في كون الفقر مرتبطا بسياسات وخيارات للحكومات وليس فقط نتيجة أقدار وملابسات ما (أي مثلما قال سن في

49 في 1908، قدم جون ديوي، الفيلسوف الأمريكي المعروف بمساهماته في فلسفة التعليم، أطروحة بعنوان «المسؤولية والحرية» (Responsibility and Freedom). شرح فيها أن الحرية والمسؤولية صنوان، يستدعي أحدهما الآخر، وأن التوسع في الحريات يقتضي كذلك التوسع في الإقرار بالمسؤوليات المترتبة في براحة الحرية. لاحقا، قام أمارتيا سن في 1984 بتقديم محاضرة، من سلسلة محاضرات باسم جون ديوي، في جامعة كولومبيا، حول «الاختيار والفاعلية والحرية» استند فيها على إرث ديوي. ولكون سن درس الفلسفة بعد دراسته للاقتصاد، فالراجح هنا أنه كان مستندا على ديوي في تطوير أطروحته للعلاقة بين الحرية والمسؤولية كما قدمه لاحقا في كتاب «التنمية كحرية» المصدر:

Amartya Sen. 1984. 'Well-Being, Agency and Freedom: The Dewey Lectures.' *The Journal of Philosophy* (1985), 82(4): 169-221

الربط بين المجاعات والديمقراطية). من نماذج الكتب التي أوردناها، في المقال المذكور آنفاً، والتي سبقت كتاب أمارتيا سن في الإشارة لتلك المسائل: كتاب «التحول الكبير» لكارل بولاني (1944)، و كتاب فريتز شوماخر «الصغير جميل: دراسة الاقتصاد كما لو كان الناس مهمون» (Small is Beautiful)، الذي صدر في 1973 بالمملكة المتحدة؛ و كتاب «صناعة الجوع: خرافة الندرة» (Food First: The Myth of Scarcity)، الصادر عن مجموعة من مؤسسي «معهد الغذاء أولاً» (Food First Institute)، في 1977 (وصدرت بعد ذلك عدة طبعات له وإضافات وكتب ملحقة)؛ و كتاب «التنمية الريفية: نضع الأخير أولاً (Rural Development: Putting the Last First)»، لصاحبه روبرت شامبرز، أستاذ دراسات التنمية بجامعة سسكس البريطانية، والصادر في 1983؛ و كتاب «زراعة الجوع في السودان» للكاتب تيسير محمد علي، وهو عنوان دراسة الدكتوراة للمؤلف من جامعة تورونتو، 1982، ثم صدرت ترجمته العربية في 1994 (بواسطة محمد علي جادين، مركز الدراسات السودانية).⁵⁰ وهذه نماذج فقط، لأن مجال دراسات التنمية فيه كتابات ودراسات أكثر، متراكمة عبر عقود، في القضايا المعنية. ذلك بالإضافة إلى أن التشابهات الكثيرة العامة في العبارات والتلخيصات المجردة بين ما كتبه طه وما كتبه أمارتيا سن - والتي رصدها البشير في كتابه أنف الذكر - تشابهات تناص في مجملها، فهي في معظمها تشابهات عامة ومجردة وتتناول قضايا عامة تتاولها الكثير من الكتاب والمفكرين بمصطلحات وتركيبات متشابهة، فليس هنالك عجب كبير بخصوص ذلك التناص ولا يعني التقارب الفكري الشديد بالضرورة (وحتى لو سلمنا بإمكانية أن أمارتيا سن اطلع على ترجمات سابقة للأستاذ محمود محمد طه، وصلت

50 يمكن الرجوع لمقال «شجن القضايا الكبرى» (مرجع سابق) لمختصرات صغيرة حول محتويات تلك الكتابات؛ ولعلها تشجع بعض القراء على قراءة الكتب نفسها.

للجامعات الغربية منذ سبعينات القرن العشرين، ثم لم يشر لها بالضرورة، فهو على أي حال لم يهضم تلك الكتابات لوحدها وإنما استقى من كتابات آخرين بغزارة أكثر وبوضوح أكثر، ما يجعل اطلاعه المحتمل على كتابات طه لم يثمر غير توافقات وتلاقيات عامة مع بقاء اختلافات مقدّرة ومهمة في الطرح وفي الوسائل؛ وعلى العموم فلو بدأنا محاسبة سن بالنصوص التي تتشابه مع نصوصه وسابقة لها ثم لم يشر لها إشارة واضحة في كتاباته فالقائمة ستطول، ومنها قائمة كتب نيريري حول التنمية والحرية والتي نشرتها دار جامعة أكسفورد نفسها، كما ذكرنا، حيث كان يشغل سن في التدريس في نفس المجال وفي فترة زمنية متداخلة). باختصار، هذه القضايا التنموية والمواقف الفكرية جميعها مسائل فيها مساهمات شتى في مضمار دراسات التنمية، وكثير من تلك المساهمات جاءت قبل كتاب «التنمية كحرية»؛ ومما دعانا لتأكيد هذا الأمر أن عددا مقدّرا من المصادر التي اعتمد عليها الدكتور البشير أكدت أصالة وجدة طرح أمارتيا سن بحيث يبدو وكأن ما قال به سن جديد جدا ومتقدّم جدا في دوائر دراسات التنمية وفلسفة التنمية وأخلاقيات التنمية، وذلك ليس قول الدكتور البشير، بطبيعة الحال، فهو وثقه لأغراض مقارنته وقبل به كمعطى، بيد أن تلك المزاعم بحاجة لمراجعة معلوماتية فهي تأكيدات تناقض الواقع الموثّق، بغض النظر عن الذين ذكروها أو مستوى صيتهم الأكاديمي/البحثي. ولعله من الأدلة الإضافية على أن أسس أطروحة أمارتيا سن ليست جديدة، ما تم توثيقه بواسطة البشير كذلك، في كتابه المذكور، من ريادة الأستاذ محمود محمد طه لقضايا مشابهة لتلك القضايا التي وردت في كتاب «التنمية كحرية» ولكن أقدم منها بعقود كذلك. إذن فمنذ كتابات طه في الخمسينات (وبعدها) وحتى كتاب سن في أواخر التسعينات (وبعدها)، جاءت مساهمات متعددة وكبيرة، نوعية ومقدارية، من جهات متنوعة، في قضايا التنمية والحرية وتلاقيتهما، وتلك

المساهمات تراكمت وتبلورت في الخطاب التنموي العام فأصبحت تيارا غير خفي وغير صغير، بحيث أنه عندما خرج كتاب أمارتيا سن في التسعينات لم تكن فيه اختراقات نوعية أو تحولات كبيرة، من حيث المحتوى، على ما قدمه وثبته ذلك التيار (رغم انحسار الصيت العام لبعض رواده، مثل نيريري)؛ أما انتشار الكتاب، واحتفاء الكثير من الأوساط المؤثرة به، وبأمارتيا سن، بصورة استثنائية وضخمة، وأسباب ذلك، فتلك قصة أخرى.

بيد أننا، في هذه الفقرة من هذه الورقة، نبغي الحديث أكثر عما هو مرتبط بموضوعها، وهو ربط مساهمة الأستاذ محمود محمد طه بمنظور الافروعومية في التنمية ككل، والحديث أكثر عن التلاقيات بينه وبين نيريري. فمن زاويتنا، وكما ذكرنا منذ 2015، نرى أن التلاقيات بين طه ونيريري كبيرة ومثيرة للاهتمام، ومن ذلك الشبه بين مواقف طه بخصوص التنمية وأطروحات نيريري في نفس المضمار.

كلاهما، طه ونيريري، تحدث وكتب عن التنمية في زمن متقارب (بيد أن طه أقدم عموما بحوالي عقد من الزمان)، وبلغة مقارنة (فقط أحدهما باللغة العربية أكثر وكذلك بالانكليزية، والثاني باللغة الانكليزية والسواحيلية)، ومن سياقات محلية مقارنة (فكلاهما كان جزءا من حركة التحرر الوطني في مجتمعه، وكلاهما كان ضمن إحدى مستعمرات بريطانيا، وكلا بلديهما كانت في مستوى تنموي متقارب، وكلاهما كان متابعا مهتماً بالحركة التحررية العالمية إجمالاً والافريقية خاصة)، وكلاهما كان اشتراكيا واضحا وكلاهما دعم تيار الاقتصاد التعاوني في وقت لم يكن ذا شعبية كبيرة، وكلاهما كان متدينا، عميق التدين، ثم جعل من تدينه منصة لتغيير المجتمع الحديث ومعالجة مشاكله بأدوات الحداثة وبمحركات الأصاله المحلية (بيد أن طه أسس مدرسة فكرية مرجعية ومنطلقاتها الأساسية دينية، أما نيريري فانخرط في العمل العام، ممارسة وتنظيرا، جاعلا من

تدتيه موجّها أخلاقيا عاما له)⁵¹، وكلاهما كان قريبا من الآخر في فهم أهمية المزج بين الاشتراكية والديمقراطية، وكلاهما تعامل مع الماركسية تعاملًا نقديًا كمدرسة اشتراكية يستفاد منها ولا تؤخذ كلها بالضرورة لأن بها مناطق عيوب ودواعي مراجعات، وكلاهما اهتم بالمدرسة الفابية الاشتراكية (ولم يكن الكثير من الأفارقة في حركات التحرر الوطني مهتمين بها)، كما كان كلاهما ناقدًا للاقتصاد السياسي للنظام العالمي المسيطر (وللرأسمالية تحديدًا). أكثر من ذلك، في تعاملهما مع قضية التنمية، ربط كلاهما بين التنمية والحرية، كما استعمل كلاهما التمييز بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، مع الربط بينهما. وفي كل هذه التشابهات كانا أقرب لبعضهما بعضًا (وأقدم من الكتابات الشهيرة اللاحقة في دراسات التنمية، مثل كتاب أمارتيا سن أنف الذكر). وتشابه آخر نراه نحن جليًا وهو أن منطلقاتهما ومواقفهما في ما يخص إفريقيا – حاضرها ومستقبلها – كانت منطلقات ومواقف افروعمومية. ومن الطرائف كذلك أن كليهما يحمل لقب «الأستاذ» في وسطه وتاريخه المحلي، فمحمود محمد طه معروف بالأستاذ، كما لقبه بذلك تلاميذه وكما صار معروفًا في التاريخ السوداني، بينما نيريري مشهور بلقب «المعلم» Mwaliimu في تنزانيا والدوائر الإفروعمومية وهو اللقب الذي اكتسبه حين كان معلمًا في المدارس الثانوية إبان بدايات حقبة التحرر الوطني والتصق اللقب به بقية حياته السياسية). كل واحدة من هذه

51 ورد في سيرة نيريري أنه أراد أن يكون قسًا كاثوليكيًا، وقد كان جادا في ذلك الاتجاه خاصة أيام دراسته للماجستير في جامعة أدنبرة (وقد كان كاثوليكيًا ملتزمًا منذ أيام الجامعة الأولى، في جامعة ماكيري)، كما أنه كذلك كان نشطًا سياسيًا، فاستطاع بعض من حوله من الثقة إقناعه بأنه يمكنه أن يخدم مجتمعه أكثر عن طريق العمل العام (الاجتماعي-سياسي) بدل العمل عبر الكنيسة (Mwaki-kagile 2010, p. 102). وعبرتتبع سيرته يمكن القول إن نيريري وظّف وازعه الديني ليحميه من الفساد والجور، مع التزام الفصل بين مؤسسات الدولة وبين الخطاب الديني الأحادي، والتزام التعامل في الدولة على أساس المواطنة وعلى أساس الروابط والمواثيق الكوكبية، بدل ما نراه من آخرين وظّفوا وازعهم الديني لفرض ثيوقراطيات ضيقة وجاهلة وجائرة.

التلاقات، بين طه ونيريري، قد تكون عادية، لكن يندر أن تجتمع كلها بين اثنين متزامنين في افريقيا منتصف القرن العشرين. بل هنالك تفاصيل أكثر في أطروحاتهما الاجتماعية-سياسية تؤكد تلك التلاقات (جننا على ذكر بعضها أنفا وفي كتابات سابقة).

وعموما، فنحن بصدد إعداد ورقة أخرى تلخص المواقف المرصودة لمحمود محمد طه في قضايا التنمية، وأن بعض تلك المواقف فيه جدة واضحة وبعضها قديم ومن جهات أخرى لكن الأستاذ تبناه، ثم الإشارة إلى أن تلك المواقف إجمالا تتسق مع الفلسفة الاجتماعية التي ركبها الأستاذ (والتركيب عند المفكرين فيه جزء أصيل وفيه جزء مختار بمنهجية من التراث الفلسفي والفكري الإنساني المتاح الذي تعاطى معه المفكر، وذلك التركيب يصبح مدرسة بسبب اتساقها الداخلي وبسبب المحتوى الجديد المبتوث فيها والرابط بينها). وفي تلك الورقة نسترجع كتابات وأوراق منشورة للمؤلف في نفس هذه المحاور، استقت من مواقف طه، منذ 2006 وحتى الآن. فقط يمكن هنا تلخيص أسس مساهمة الأستاذ محمود محمد طه في قضايا التنمية في المسائل الآتية:

أولا - مفاهيميا: التمييز بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، ووضع الاقتصادية كمطية أساسية (بناء تحتي) وضرورة التخطيط والتنفيذ على مستوى المجتمع، بينما الاجتماعية هي الغاية الأكبر والبناء الفوقي، وهي مرتبطة بالحرية في مستوى الاجتماع ومستوى النفس البشرية (والأخير هو المستوى الأعلى والغاية الأكبر). هذا ترتيب قيمي جوهري لتوجيه الفكر والعمل في شتى قضايا التنمية. ليس فيه تفصيل لنموذج تنمية أو رؤية متكاملة ولكن فيه توجيه واضح لدفة الفكر والعمل في مجال التنمية وربطه بالهجوم الكبرى للإنسانية. (أهم مصدر في هذا الصدد: كتاب الدين والتنمية الاجتماعية، لطه، 1974).

ثانيا - هيكليا: (وهنا تظهر معالم رؤية عامة للنماذج التنموية ذات التوجه الصحيح في نظر الأستاذ): (1) الاقتصاد التعاوني: دعم التعاونيات والسياسات الاقتصادية المتسقة مع الخبرة التعاونية والتوجهات الاشتراكية (وهو في هذا قريب من أطروحة أوجاما لنيريري)⁵²؛ (2) توطين القدرات (التعليم والتكنولوجيا)، وهو فيه قريب من مفهوم التكنولوجيا الملائمة (appropriate technology) ومقاربات التنمية المتبنية له⁵³؛ و (3) ترفيع تمثيل المرأة في المجتمع ولنفسها: في المجتمع وفي المنزل، بالحقوق وبالسياسات الاقتصادية المساعدة على تقييم مساهمتها التنموية تقييما منصفا.⁵⁴

بيد أن الأهم من تبويب مساهمة محمود محمد طه في قضايا التنمية، بالطريقة المذكورة آنفا، هو أن تلك المساهمة أنت ضمن باقة أكبر وأعمق، وتلك الباقة توفّر لها السند الفكري والأخلاقي الكبير؛ فكثير من كتابات طه التي تدخل في مجالات الفكر الاجتماعي والسياسي، وفي المذهبية التأسيسية للنظر في تلك المجالات، وفي مجالات القانون (خاصة الدستور وتطوير التشريع)، كثير من هذا لا يدخل في المعتاد في حقل دراسات التنمية، لكنها مقومات فكرية وأخلاقية عالية يمكن اصطحابها كبوصلة للمواقف والآراء القويمة في قضايا التنمية وفي قضايا أخرى متعددة في الهم الإنساني. على سبيل المثال، فإن موقف

52 محمد الفاتح عبدالوهاب العتيبي. 2017. التعاونيات ذراع الاشتراكية لتحقيق المساواة الاقتصادية في فكر الأستاذ محمود محمد طه. ورقة قدمت في «مؤتمر الدين والحداثة: الأستاذ محمود محمد طه نموذجا»، بواسطة نادي الفلسفة السوداني، 23-25 أكتوبر.

53 Gussai. Sheikheldin. 2007. "Practical Action in Sudan: How can the approach of intermediate technology be further implemented to provide solutions for development problems in Sudan?" **McMaster University: SEP Publications.**

54 قصي همور. 2008. «عمل المرأة والمنزل الأفريقي: ضمن قضايا الجندر والتنمية». نقدي، مجلة الكترونية. العدد الثاني (أبريل-يونيو).

طه الفكري السديد أن التحدي الأكبر أمام جميع الفلسفات الاجتماعية كان وما زال التوفيق بين حاجة الفرد (للحرية) وحاجة الجماعة (للعدالة)، وأن طرح أي مدرسة فكرية وأدائها في هذه المعضلة تحدياً هو أكبر معيار يقاس به قُرب تلك المدرسة أو بُعدها من السداد، هو موقف ينسحب على دراسات وأطروحات التنمية انسحاباً واضحاً، وعبر هذا الموقف يمكن كذلك تقييم ونقد الأطروحات والممارسات التنموية المتنوعة. نفس الأمر يقال عن تلخيص طه لدور الدستور، في المجتمعات الحديثة، وأن قوامه أن «يكون دعامة تشريع يجعل الحكومة تنظم الحياة الخارجية على شكل يمكن الفرد، من رجل وامرأة، من أن يجد فيه أقل قدر ممكن من الصعاب، وأكبر قدر ممكن من التشجيع، في سبيل جهوده الفردية الرامية إلى تحرير مواهبه الطبيعية من الأوهام والأباطيل».⁵⁵

يُعرّف طه التنمية فيقول «التنمية هي الزيادة، كمّاً، وكيفاً.. ولما كان الإنسان هو هدف كل مسعى إلى تطوير الحياة، فإن التنمية الاجتماعية إنّما تعني زيادة المورد البشري، وتحسين نوعه - تنمية الإنسان - وتنمية الإنسان إنّما تكون بتنمية موهبتيه الأساسيتين - العقل والقلب.. فهي إذن تعني تنمية حياة فكره، وحياة شعوره».⁵⁶ ومن يقرأ هذا التعريف يمكنه بسهولة أن ينتبه إلى أن طه يتحدث في مستوى مختلف من المستوى الذي نتحدث فيه معظم الكتابات في التنمية ودراسات التنمية، فهو هنا يتحدث فيما هو أقرب لفلسفة التنمية، وتعريفه هذا لا يشبه تعريفاً مرّ بنا قبل اليوم، إلا بعض التلاقيات الظاهرية (حتى تعريف نيريبي للتنمية لا يشبه تعريف طه هذا). بيد أن طه ينتزّل من التعريف الفكري

55 محمود محمد طه، 1953، خطاب إلى المحامي العام في باكستان بشأن دستور باكستان والقرآن، جريدة صوت السودان.

56 محمود محمد طه، 1974، الدين والتنمية الاجتماعية. الخرطوم. متوفر بموقع الفكرة الجمهورية org.alfikra.www

العالي هذا للتنمية الاجتماعية إلى تعريف (واعتراف) مهم للتنمية الاقتصادية، ففي نفس الكتاب وصف التنمية الاقتصادية باعتبارها «العمود الفقري» والبناء التحتي للتنمية الاجتماعية التي هي البناء الفوقي، وأن ذلك يستدعي «التدبير، والتخطيط، واستعمال الآلة، والأيدي، في زيادة الإنتاج»⁵⁷؛ ثم يؤكد أن كل هذا يقتضي الاشتراكية، وأن الاشتراكية لا تطبق حقيقة بدون الديمقراطية. بعد ذلك، يعيد طه تنزيل تعريف التنمية، الذي بذله سابقا، إلى أراضٍ تدبيرية وتخطيطية أكثر، فيقدّم تعريفا ثانيا، متسقا مع الأول ومنتزعا عنه، هو أن «التنمية معناها الزيادة.. التنمية الاجتماعية معناها زيادة المجتمع البشري، أو العنصر البشري أو، يمكنك أن تقول، بتعبير معمم، زيادة الثروة البشرية - زيادتها في الكم، وتحسينها في الكيف.. التنمية الاجتماعية معناها تطبيق العلم، بكل صورة، في تيسير حياة الإنسان على هذا الكوكب، وإبراز القوى المودعة في بنيته»⁵⁸. وهنا في هذا التعريف يتقارب طه أكثر من تعريف التنمية المبذول في تقرير مفوضية الجنوب (1990) الذي ذكرناه آنفا. بعد ذلك يدلف طه إلى الخلاصة التي تتضح من هذا التسلسل، وهي أنه «لنجاح التنمية الاجتماعية، لا بد من الحرية»⁵⁹ إذن فإن طه يصل لخلاصة الربط بين التنمية والحرية عبر مسار فكري أصيل، ومختلف، وهو لذلك لا يعرّف التنمية بأنها زيادة الحرية، إنما يقول بأن نجاح التنمية الاجتماعية يقتضي الحرية، فالحرية والتنمية هنا مجالان مترابطان، لكنهما ليسا نفس الشيء. وهذه مسألة دقيقة، في نظرنا، لأن فيها تمييزا بين الغايات والوسائل، فبينما الغاية العامة هي تنمية (زيادة) حياة الفكر والشعور للإنسان، بجملة معانيها ومستوياتها، وبينما التنمية الاجتماعية بحاجة للحرية وبحاجة كذلك للتنمية الاقتصادية، إلا أن هنالك تداخلات بين الغايات

57 الدين والتنمية الاجتماعية، مرجع سابق.

58 الدين والتنمية الاجتماعية، مرجع سابق.

59 الدين والتنمية الاجتماعية، مرجع سابق..

والوسائل تحتاج دقة في التمييز. هذا التمييز يشبه طه، وهو القائل «أصعب الأمور على المفكرين التمييز بين الوسيلة والغاية. خصوصا عندما تكون الوسيلة طرفا من الغاية.»⁶⁰ وخلصات طه بخصوص منشود التنمية، رغم أصالتها واختلافها، إلا أنها أقرب لخلصات نيريري من خصاصات أمارتيا سن، فبينما ربط نيريري بين التنمية والحرية كذلك، كما وضّحنا آنفا، اتجه أمارتيا سن إلى تعريف التنمية نفسها بأن الحرية غايتها ووسيلتها.⁶¹ وهذا الفرق بين الخصاصات يرجع غالبا لأن طه يتعامل مع الحرية في مستويات أعلى بكثير من المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المتعارف عليه - فالحرية عند طه مستويات عليا، إنسانية وعرفانية، تصاقب الإطلاق - ثم هي تتنزل من ذلك المستوى إلى مسائل الاقتصاد والاجتماع والسياسة عند البشر وفي سياقاتهم التاريخية، بينما مجمل من يكتبون عن التنمية والحرية يتحدثون عن مستويات من الحرية محدودة بالإطار الاجتماعي والسياسي فحسب؛ وأيضا لأن طه له رأي واضح في الاقتصاد السياسي للتنمية وفي أهمية التخطيط الاقتصادي التنموي على مستوى الدولة ومستوى الجماعة، ما يجعله لا يغط أهمية العمل الجماعي والمسائل الجماعية لصالح الحريات الفردية (أو النموذج الليبرالي للحريات الفردية) وهذه المنطقة الأخيرة هي منطقة اشتغال أمارتيا سن، إذ لم يخرج منها، بينما كان ردد نيريري أكثر سعة من تلك المنطقة لكنه كذلك لم يكن بسعة تناول طه لمفهوم الحرية. وهنا من المهم ذكر مسألة أخرى في التمييز بين الغايات والوسائل،

60 محمود محمد طه، ندوات الخواطر، الندوة الثالثة - ٢٨ أكتوبر ١٩٧١، متوفرة في موقع الفكرة الجمهورية.

61 ولذلك نجد أن التعريف الذي قدّمه طه للتنمية، وبوّبه جيدا، يختلف عن تعريف أمارتيا سن للتنمية، اختلافا نسبيا، فبينما تعريف أمارتيا يطابق بين الوسائل والغايات (مطابقة ليست سيئة تماما، ويمكن التعامل معها، لكنها ليست دقيقة في المدى الأعمق للحرية)، يميّز طه بين الوسائل والغايات، وتداخلاتها، في ربطه بين التنمية والحرية، فيقول «لنجاح التنمية الاجتماعية لا بد من الحرية» ويقول ذلك بعد تقديم تعريفه هولا للتنمية، الذي يختلف عن تعريف سن لها.

فبينما قد يتوافق طه ونيريري وسن إجمالاً في الغايات العامة، المجردة، للتنمية، إلا أن اثنان منهما فقط يتخذ الاشتراكية وسيلة لتلك الغايات، ويريان أن الاشتراكية كوسيلة متسقة أكثر مع تلك الغايات. والتذكير باشتراكية طه، وباشتراكية نيريري - وهو الأمر الذي يجعل ليهما موقفاً غير متوافق مع اقتصاد السوق (ومن ضمنه آلية السوق الحر، أي الذي تتحدد فيه الأسعار ومقادير السلع وقيمتها المجتمعية بواسطة قوى السوق)، ويرون أن قوى السوق ينبغي تنظيمها وينبغي للسوق أن يكون تحت إمرة المجتمع والسياسات الاقتصادية الأكبر - تذكير مهم، لأن أمارتيا سن موقفه موالٍ إجمالاً لاقتصاد السوق، ومرجعياته الأساسية في الفكر الاقتصادي مرجعيات رأسمالية، وهذا اختلاف كبير وليس صغيراً في مستوى الوسائل.

وإجمالاً نقول إنه في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، حين كانت مفاهيم التنمية، وإدارة التنمية، والتنمية الاجتماعية، لا تعتبر في الدراسة والممارسة أكثر من عملية فوقية، إدارية واستعمارية، موجهة ناحية الشعوب فاقدة القرار،⁶² كان طه ونيريري وقتها يضعان لبنات الفكر والممارسة للتنمية كعملية قاعدية، مملوكة للشعوب، وهو التيار الذي نما لاحقاً وتطوّر وصار صاحب الحجة الأقوى في دراسات التنمية.

62 H. Zafarullah, and A. S Huque. 2005. "Understanding Development Governance: Concepts, Institutions and Processes" in A. S. Huque and H. Zafarullah (eds.) **International Development Governance**; and M. K. Smith. 1996, 2006. 'Community development', **The encyclopaedia of informal education**.

خاتمة

بعد هذه السياحة العامة، والاسترجاعات والتحليلات التفصيلية حول بعض النقاط والكتابات، نعود لمنصة الافروعمومية، وهي المنصة التي بدأنا منها الورقة. فعبّر هذه الورقة أوضحنا أن الربط بين التنمية والتحرر (والتنمية والحرية) من مرتكزات الحركة الافروعمومية منذ بداياتها، فهي ليست جديدة عليها، ثم استعرضنا كيف أن بعض رموز الحركة سعوا لتطبيق ذلك الربط عبر برامج واقتراحات اجتماعية-اقتصادية واجتماعية-سياسية جادة، ومنها نموذج الاقتصاد التعاوني، فبينما سعى دبوبيز منذ بدايات القرن العشرين لتنزيل ذلك النموذج على مجتمعات الأفارقة الأمريكان، سعى نيريري لاحقا لتنزيله في الأراضي الافريقية المستقلة حديثا عن طريق نموذج أوجاما، وكذلك سعى محمود محمد طه للدفع بخط الاقتصاد التعاوني باعتبار التعاونيات «ذراع الاشتراكية لتحقيق المساواة الاقتصادية».⁶³

63 «التعاونيات ذراع الاشتراكية لتحقيق العدالة الاقتصادية» عبارة منسوبة لمحمود محمد طه، كما جاء في ورقة محمد الفاتح العتيبي (2017، مرجع سابق)

في السطور الآتية استعرضنا مساهمات بعض رموز الحركة الإفروعمومية في قضايا التنمية والتحرر (أي قضايا التلاقي بين الاثنين)، لكن لم نستعرض كل محتوى تلك المساهمات، كما لم نستعرض مساهمات رموز آخرين، فما زالت هنالك مساهمات أمكار كابرال، ووالتر رودني، وكوامي نكروما، ومساهمات آخرين (جاء استعراض جانب كبير منها في منشورات سابقة للمؤلف). لكن نعتقد أن هذه الورقة قدّمت إيضاحا مناسباً، مع توفير السند المعرفي، بخصوص أهمية وجدوى استرجاع خطاب الإفروعمومية حول «التنمية والتحرر» لنعالج به قضايا التنمية الراهنة.

في كتاب «سعاة إفريقيا» ذكرنا أن الحركة الإفروعمومية حركة نبيلة بحق، ولها مساهمة باتعة وأصيلة في القضايا النبيلة، من حقوق الإنسان وحتى التنمية، ودلّلنا على ذلك من تاريخها، ثم ذكرنا إن منشود الإفروعمومية الأكبر يمكن صياغته بعبارة، «رفاه بدون استغلال» prosperity without exploitation⁶⁴، وأن هذه الصياغة وافية رغم أنها مختصرة.⁶⁵ في هذه الورقة تناولنا جانباً من جوانب منشود الحركة، وارتباطه بالمساعي والطموحات الإنسانية الواسعة.

64 M. Jalal Hashim. 2019. **To Be or not to Be: Sudan at Crossroads**. Dar es Salaam: Mku-ki na Nayota Publishers. page 145.

65 وهي الصياغة التي بلورها محمد جلال هاشم. لاحقاً، ذكرنا أنه يمكن أن نضيف لها: «قوة بدون تهميش، وتنوع بدون استعمار»

ملحق: القضايا الأساسية للحركة الافروعمومية

قصي همرور

قُدِّمت في مناسبة منتدى الافروعمومية 2021، السودان، في إطار الاحتفال بيوم التحرير الأفريقي هذا العام تحت شعار «إلى الأمام نحو وحدة أفروعمومية عالمية»، 25 مايو - 4 يونيو

تطرق هذه الورقة رؤوس مواضيع، وفق العنوان أعلاه، وهي عموماً مأخوذة باختصار كبير من الفصل الثاني من كتاب «سعاة افريقيا: مدخل إلى تاريخ وأفاق الحركة الافروعمومية»، الصادر عن دا رفيقي، جوبا، 2020، للمؤلف. إذن هذه الورقة تطرق مواضيع معيّنة باختصار، ويمكن الاستزادة من التفصيل والشرح في الكتاب المذكور.

تستعرض هذه الورقة قضايا محورية تدور حولها اهتمامات الحركة الأفروعمومية، أي أن مواقفها وأولوياتها مبنية على انخراطها في هذه القضايا، فكرياً وعملياً، والخلاصات التي تعتمدها بشأن تلك القضايا. القضايا هي: (1) تصفية الاستعمار؛ (2) ومعنى الوحدة الإفريقية وفوائدها؛ (3) ودور الثقافة في العمل التحرري والتنموي؛ (4) وكيفية فهم تنوع الانتماءات الاستراتيجية.

تصفية الاستعمار

أحد الأهداف الكبرى للحركة الأفروعمومية تصفية الاستعمار decolonization في أفريقيا. وتصفية الاستعمار (أو التخلص من الكولونيالية) غاية واسعة عند جميع الحركات الجذرية المبنية على قاعدة وطموحات المجتمعات التي تعرّضت للاستعمار الحديث (الأوروبي إجمالاً). تعني تصفية الاستعمار عملية التعافي من تجربة الخضوع للاستعمار، وهي كما هو واضح عملية كبيرة ومتعددة الأبعاد؛ لذلك هي ليست مجرد تحقيق الاستقلال السياسي، بأي سبيل، أو مجرد استبدال الصفوة الحاكمة الأجنبية بصفوة حاكمة محلية، إنما تشتمل على خطوات وتحولات واسعة ومعقدة تهدف إلى التعافي من أثر الاستعمار جُملةً في المؤسسات وعلاقات الإنتاج وعلاقات القوى والثقافة المحلية. لذلك فتصفية الاستعمار شرط لتقدّم الشعوب المعنيّة لأنه شرط للتحرر من الاستغلال. فما دامت هنالك ذيول استعمار في حياة مجتمع ما، فذلك يعني أن ذلك المجتمع ما زال يخضع لجهات أخرى تستغلّه بمستويات ما وأساليب ما.

لكن، قد يتساءل البعض، هل تصفية الاستعمار، حسب الوصف أعلاه، فعلاً ضرورية لتقدّم الشعوب؟ للمؤلف مقال بعنوان «هل كان الاستعمار سيئاً حقاً؟»،

نُشر في عام 2016، يتناول هذه النقطة بالتحديد، وهنا نقدّم مختصراً منه.⁶⁶ الكثير من فئات مواطني الشعوب التي تعرّضت للاستعمار سابقاً، أو شعوب ما بعد الاستعمار، لا تملك اليوم عاصماً من أن تصاب بالحيرة وتتساءل بعض الشيء - بقدر قلة معرفتها بتاريخ الاستعمار، أو بقدر وضعها الطبقي الموروث من عهد الاستعمار - حول ما إذا كان الاستعمار سيئاً حقاً، خصوصاً وأن الدول التي قامت باستعمارنا سابقاً هي اليوم أفضل من الدول التي ننتمي لها بكثير من شتى النواحي: التطور المادي والرخاء الاقتصادي والخضم الإعلامي والفني والتكنولوجي والصحي، وبقاات الحقوق القانونية والحريات الدستورية... إلخ. ماذا كان سيكون الحال لو بقينا مستعمرين؟ ألم يكن من المحتمل أن يقوم الاستعمار بتطوير بلادنا بنفس تلك النواحي؟ وحتى إن لم يقم بتطويرها وتميئتها بنفس القدر أفلم يكن من الممكن، على الأقل، أن يكون أفضل من حالنا الآن مع الفقر والتخلف التنموي الواسع والغياب العام للحقوق المدنية؟

إجابتنا المباشرة على جملة هذه التساؤلات هي أن الاستعمار مشروع استغلالي قهري بطبيعته، ولا يجوز منطقاً توقّع الحرية من القهر وتوقّع التنمية الحقيقية من الاستغلال. كل ما يتعلق بالخط المقصود للاستعمار يدخل عموماً ضمن شروط تحقيق مصالح المُستعمر أولاً، بإرادة المستعمر وموارد البلاد المستعمرة (الطبيعية والبشرية). لذلك فالعدالة الاجتماعية والاستعمار لا يلتقيان. من الناحية الأدبية العامة، وعلى مدى التاريخ، لم يكن المعتدي يوماً يبزّر اعتدائه بإعلان الأهداف الأساسية، خاصة حين تكون تلك الأهداف ببساطة حيازة السلطة والثروة من مجموعة أخرى. دوماً تكون هناك سردية narrative ما، تسعى لشحذ ضمير الجماعة المعتدية وحمايته من تشويه نفسه بتلك الحقيقة الباهتة. بعد تبرير

66 قصي همور، 2016، «هل كان الاستعمار سيئاً حقاً؟» مجلة الحدائث السودانية، العدد الثالث (ديسمبر)، الصفحات 6-8

العدوان، وإذا نجحت عملية العدوان، تأتي مرحلة كتابة القصة التاريخية وتوثيق مجرياتها بعيون المنتصر. هنا أيضا تستمر السردية المصنوعة مسبقا في تقفي آثار نفسها لتحاول أن تكون متسقة وشاملة، لا أن تكون بالضرورة حقيقية. الاستعمار الأوروبي دخل إفريقيا بدعاوي التحضير والتتصير، فيما سُمي حينها بعبء الرجل الأبيض (أي عبء تحضير بقية الأمم غير المتحضرة). وارد عن تيدروس، إمبراطور إثيوبيا بين الأعوام 1855 إلى 1868، أنه كان يقول «أنا أعلم حيل الحكومات الأوروبية. في الأول يرسلون المبشرين، ثم قناصل لمساعدة المبشرين، ثم كتائب عسكرية لمساعدة القناصل.»⁶⁷ يمكننا أن نضيف لقائمة الامبراطور، بعد الكتائب العسكرية، الصناعات الاستخراجية وامتصاص الموارد الطبيعية. دعاوي التحضير كانت في حقيقتها سرديّة تبرر للدول والشعوب الأوروبية لهفتها على ثروات أفريقيا. ورغم أن سياسات الدول الاستعمارية كانت تتفاوت بين بعضها بعضا (فسياسة بريطانيا الاستعمارية لم تكن كسياسة فرنسا، وسياسة ألمانيا لم تكن مثلها، وكذا سياسة بلجيكا والبرتغال... إلخ) إلا أن المعالم العامة للاستعمار الأوروبي لأفريقيا مشتركة. بناء على هذا، فإن تصفية الاستعمار كانت وما زالت أمراً واجباً لرفع يد الاستعمار عن مواردنا، وعن رقابنا، في سعينا لتنمية أنفسنا بأنفسنا وباستعمال مواردنا.

وللحركة الأفروعمومية أسهمها في تصفية الاستعمار، نظريا وتطبيقيا، ليس في أفريقيا فحسب وإنما في عموم التيار العالمي المنفق على تصفية الاستعمار. ومن أبرز المساهمات الأفروعمومية ي في هذا الموضوع مساهمات نكروما وكابرال ونيريري.

67 Robert July. 1970. *A History of the African People*. (5th ed, 1998). Waveland Press.

معنى الوحدة الأفريقية وفوائدها

الوحدة الأفريقية لم تكن يوماً غاية في ذاتها بالنسبة للآفروعموميين، إضافة إلى أنها لم تكن منشوداً حماسياً «عاطفياً» رومانسياً، بالنسبة لعموم رموز الجيل الأول والثاني من الآفروعموميين. الغرض منها كان، وما زال، خدمة مصالح وتطلّعات يشترك فيها الأفارقة بحكم تجربتهم التاريخية وظروفهم المعاصرة المشتركة والمتشابهة. والمنطق الطبيعي في الحراك الاجتماعي هو أن المجموعات التي تشترك في المشاكل ومصادرها، وفي التطلّعات وأدواتها الممكنة، من مصلحتها أن تتعاون وتتكامل، وتشكّل تحالفات وتبني ثقة وتعاطف وعلاقات متبادلة، تستعين بها على تحقيق تلك التطلّعات.

وعلى العموم فسير المجتمعات البشرية من التشرذم إلى التوحّد، وفق مشتركاتها، أمر يبدو متسقاً مع السيرة التاريخية. تطوّرت المجتمعات البشرية جملةً عبر التاريخ من مجموعات وبطون بسيطة إلى شبكات اجتماعية معقّدة، يتجمّع بعضها حول بعض وتزيد وأصرها مع الزمن، فنقترب من الوحدة، خصوصاً في وجه مجموعات أخرى قليلة المشتركة معها. هذه العملية لم تكن يوماً سلسلة وتلقائية في التاريخ، فقد صحبتها تعقيدات ونزاعات وعداوات شتى، كما صحبتها ظواهر تبادل منفعي وتعاطف بشري غير منكور في حالات شتى كذلك. يكفي أن نذكر أن الأوروبيين هم أكثر الشعوب التي أذاق بعضها بأس بعض في التاريخ القريب، فعبر الحربين الأوروبيتين الأولى والثانية فقط قتلوا فيما بينهم عشرات الملايين، وعدّّبوا وشردوا عشرات الملايين الآخرين، بخلاف ما فعلوه في شعوب المستعمرات، ورغم ذلك فأوروبا اليوم هي رائدة نموذج الوحدة القارّية، سياسياً واقتصادياً، عبر تجربة الاتحاد الأوروبي. ورغم أن تجربة الاتحاد الأوروبي ليست تجربة كاملة مكتملة، لا في نظر أعضائها ولا في نظر العالم، إلا أن الواقع المشهود أنها تجربة متميّزة في عموم التاريخ البشري الموثق، وبحسب

معظم المستفيدين منها والمراقبين لها أن فوائدها على الدول الأعضاء كانت وما زالت أكبر من مثالبها (بالإضافة إلى إمكانية تطوير التجربة نفسها كخط محبذ أكثر بكثير من دفن التجربة كلها). لأجل هذا، ومن قبل ظهور الاتحاد الأوروبي، كان هنالك أفروعموميون يدعون لقيام وحدة أفريقية، استراتيجية، كسهم تطوّر إيجابي لمسيرة الأفارقة في سعيهم للتحرر والتنمية والكرامة.

ومن المهم حين نتحدث اليوم عن الوحدة أن نفصل بين وجوها، فالتكامل أو الاتحاد السياسي والاقتصادي لا يعني مباشرة الوحدة الثقافية واللغوية، والاجتماعية كافة، بله التاريخية. حتى عتاة الوحدة الأفريقية لم يقولوا بذلك. لكن، إذا قصدنا بالوحدة الثقافية واللغوية والاجتماعية «الوحدة في التنوع»، بمعنى بناء أطر ونظم تستوعب وترعى التنوع الخلاق في الثقافات واللغات، وتحترم خصوصيات المجتمعات المتباينة ولا تمحق هوياتها محقا، ولا تتدخل تدخلات سافرة في مساقات النمو التاريخي للمجتمعات، ولا تسعى لإعلاء ثقافات مختارة على أخرى بغرض مصالح ضيقة وسلطات غير متكافئة، فتلك وحدة حميدة، ومسعى نبيل يستحق أن يأخذ الاعتبار وفرصة التحقيق، وهي كذلك وحدة غير غريبة على كتابات وحركات الأفروعموميين منذ أجيالهم الأولى.

لنستبين معنى ومحتوى الوحدة الأفريقية في خطاب الأفروعموميين، ينبغي لنا أن نستبين المزيد من التفاصيل في ذلك الخطاب. نُكروما مثلا يمثل ملخصا جيدا لدعاة أكثر أشكال الوحدة الأفريقية قوة. فقد كان مصرا وملحا على الاتحاد السياسي والاقتصادي الفوري للدول الأفريقية المستقلة، وفق النموذج الفدرالي (بحيث تكون كل دولة أفريقية مستقلة وذات سيادة، بينما تكون هنالك سلطة فدرالية مركزية تجمع كل تلك الدول تحت إدارة واحدة للشؤون الخارجية، والدفاع، والعملية والسياسة المالية، مع مواطنة موحدة وبنك مركزي موحّد، وقوانين تجارة داخلية موحّدة ,,الخ)، بصورة تتشابه مع نموذج فدرالية الولايات المتحدة الأمريكية

وكذلك نموذج الاتحاد السوفيتي (الذي فيه كذلك سلطة مركزية وسلطات مناطق مكوّنة للاتحاد، دستوريا ونظريا على الأقل). وحجة نكروما في ذلك وضّحها في كتاباته وخطاباته.⁶⁸ يقول نكروما إن أفريقيا كقارة بلا شك غنية بالموارد، لكن تلك الموارد متفرّقة على أرجاء القارة، وبدون الاتحاد السياسي لن تكون هنالك سلطة قادرة على تنسيق الاستفادة من جميع هذه الموارد مجتمعة، في التنمية الاقتصادية والبشرية للجميع، فيبقى أن تكون كل دولة لديها مورد أو موردان محدودان لا يكفيان لغير المقايضة الضيقة مع الخارج (استيراد وتصدير)، وبذلك تكون كل دولة لوحدها ضعيفة اقتصاديا، في وجه التجارة العالمية وعماقتها، وتعتمد على موارد محدودة، وتدخل في ورطة علاقات تصدير المواد الخام واستيراد البضائع الكاملة، في حين يختلف الوضع لو كانت كل تلك الموارد مجتمعة تحت إدارة واحدة وقانون إدارة واحد. أيضا فإن الكتلة السياسية لكل دولة أفريقية منفصلة ضعيفة جدا مقارنة بكتلتهم لو كانت كتلة واحدة. وهذا الأمر مهم جدا في العصر الحديث لأن الأفارقة يتعاملون دوليا مع قوى ضخمة، في عصر القوى الضخمة والإمبريالية المتربصة، وهذه القوى من السهل عليها التحكّم بمجموعة من الدول الصغيرة مقابل التعامل مع قوة واحدة كبيرة ولديها من الضخامة والموارد الذاتية ما يمكنها أن تدخل به في مداوات سياسية وموازنات اقتصادية، وتدابير عسكرية، أقرب للندية وأفضل لمصلحة رعاياها. نكروما أيضا تنبأ بأن وضعية التفرّق هذه ستقود لحالات كثيرة من الدول الصغيرة الفاشلة سيستعملها المستعمرون السابقون ضدنا ليس لتبرير مشروعية استعمارهم لنا سابقا فحسب وإنما أيضا للاستمرار في استغلالنا وتهميش أصواتنا وفق قواعد اللعبة العالمية الجديدة (والتي أعطاه نكروما لاحقا تسمية النيوكولونيالية).

ومن الناحية الصناعية فذلك سيكون من الأفضل وجود كتلة صناعية واحدة

68 Kwame Nkrumah. 1963. *Africa Must Unite*.

لديها إمكانيات ضخمة بدل أن تكون هنالك كتل متفرقة لدى كل واحدة منها على حدة إمكانيات محدودة. هذه النقطة وضّحها لاحقا نيريري بمثال جيد: 69 إذا كان هنالك مصنع حديد وفولاذ واحد لعدة دول أفريقية (لنقل خمس دول) فإنه سيكون مصنعا مزدهرا ويلبي احتياجات سوق كبير، وبالتالي سيكبر وتزيد قواه العاملة وإنتاجيته بحيث يكون مصنعا ناجحا؛ لكن لو تم تقسيم مصنع لكل واحدة من تلك الدول، فذلك يحتاج لرأس مال مضاعف مقارنة بالمصنع الواحد، كما لمضاعفة اللوجستيات والتوابع البيروقراطية، ثم فإن السوق المحلي لكل دولة على حدة سيكون أصغر بطبيعة الحال ولن يستطيع بالضرورة إبقاء ذلك المصنع منتجا بما فيه الكفاية ودارًا للعائد – باعتبار أن الدول الأفريقية ما زالت دولاً فقيرة نسبيًا وهي متفرقة – كما لن يستطيع التعاقد مع زبائن من الدول الجيران لأن كل دولة لديها مصنع الحديد والصلب خاصتها. أي شخص لديه معرفة أولية بشؤون الاقتصاد يعرف أن مصنعا كهذا لن يدوم طويلا، فتكلفة تشغيله أعلى من عائده كما لا توجد فرص واضحة لتغيير وضعه ذلك في المستقبل القريب، فيكون بذلك عالية على الدولة (إن كان ملكية دولة) أو عالية على ملاكه (إن كان ملكية خاصة أو ملكية تعاونية)؛ وبذلك بدل أن كان بالإمكان إنشاء مصنع حديد وصلب واحد ناجح (وربما بنجاحاته يكبر ويتوالد إلى أكثر من مصنع، ويبدأ بالتصدير كذلك) صار لدينا خمسة مصانع فاشلة، بخسارة رأسمال وعودة للمربع الأول. اللطيف في هذا المثال الذي ضربه نيريري – الذي يأتي ضمن المنطقة التي اتفق فيها نكروما ونيريري – أنه ليس مثالا افتراضيا فحسب، بل يحكي حال مصانع كثيرة تم بناؤها في أفريقيا وفشلت لنفس الأسباب فعلا. ومع تغييرات الاقتصاد العالمي،

69 Julius K. Nyerere. 1986. "Reflections on Africa and its future." Speech at the Silver Jubilee Meeting of the Nigerian Institute of International Affairs, Lagos, Nigeria, 8th December, reprinted in his book **Freedom, Non-Alignment and South South Cooperation**. Dar es Salaam: Oxford University Press, 2011.

والاقتصاد السياسي، فإن شواهد أهمية الوحدة الاقتصادية ما زالت في نفس موقع القوة كما كانت بالأمس، إن لم تكن أقوى اليوم.

بعض اتجاهات الاتحاد الإفريقي مؤخرًا، نحو إمكانية جواز إفريقي مشترك وعُملة إفريقية مشتركة وتسهيل لحركة التجارة والاستثمار والتنقل بين حدود الدول، دعا لها نكروما وأفروعموميون آخرون، كنييري، منذ ستينات القرن المنصرم.

أما من الناحية السياسية فإن الوحدة أقرب للقدرة على حماية حقوق ومصالح المواطنين الأفارقة، لأن ذلك الاتحاد سيد قوة جيوسياسية، أو دولة فدرالية أو كونفدرالية، أكبر أرضًا وموارد وأجهزة، وثقلًا سكانيًا، وحتى قوة عسكرية، الأمر الذي يجعل مواطنيها في حماية دولة أقدر باختصار. هذا من الناحية الموضوعية الكمية طبعًا، ولا يعني بالضرورة تحييد الناحية النوعية المتعلقة بكون ذلك الاتحاد لديه الإرادة والقدرة على توفير تلك الحماية لحقوق ومصالح مواطنيه. الناحية النوعية مطلوبة، بطبيعة الحال، لكن الناحية الكمية باقية كذلك ولا يمكن الاستعاضة عنها.

الحجة أعلاه، في عمومها، بقيت ثابتة بين الأفروعموميين عبر أجيالهم وحركاتهم المتباينة، وحتى وقت قريب ظل دعاة الوحدة الأفروعموميون يقولون نفس الشيء بخطابات متنوعة. إن استمعنا لما قاله كوامي توري عن أهمية الوحدة الأفريقية في التسعينات، فلن نجد اختلافًا جوهريًا بين كلامه ذلك وبين ما قاله نكروما أو نييري في الستينات والسبعينات،⁷⁰ وإن استمعنا لما قاله جون قرنق عن أهمية بقاء السودان متوحداً، والسعي للمزيد من الوحدة الأفريقية، فسنجد معظم الحجج متطابقة، أو تكاد تكون متطابقة، مع الحجج الأفروعمومية القديمة.⁷¹ هذا الثبات

70 Kwame Ture (aka Stokely Carmichael). 2007. **Stokely Speaks: From Black Power to Pan-Africanism**. Chicago: Chicago Review Press.

71 John Garang de Mabior. 2005. "Pan-Africanism and African Nationalism: Putting the

في الخطاب العام يفيد اتساق الرؤية ووضوحها في قضية الوحدة الأفريقية.

الثقافة كوسيلة تحرر وتنمية

في خضم الحراك الأفروعمومي الذي يزاوج التنظير والتطبيق (البراكسيس-praxis) فإن موضوعة الثقافة اتخذت عدة صور، بيد أن أفضل من موضعها في ذلك الحراك وعبر عنها، كان أمليكار كابرال، إذ قام بموضوعة الثقافة كأداة تحرر وطني.

يقول كابرال، في تعريف الثقافة، إن "الثقافة، بوصفها ثمرة التاريخ، دوماً تعكس الواقع المادي والروحي للمجتمع، وللأفراد، ولل فرد ككائن اجتماعي، حين تمحصهم النزاعات التي تضعهم في نزاع مع الطبيعة ومع ضرورات الحياة والعيش الجماعي. فوق ذلك فكل ثقافة تتألف من عناصر أساسية وعناصر ثانوية، ومن مناطق قوة ومناطق ضعف، ومن قيم ونواقص، ووجهات إيجابية وأخرى سلبية، وعوامل تقدمية وعوامل رجعية..."⁷² كابرال يتناول الثقافة من باب كونها ميدان عمل وأداة مناهضة ضد الهيمنة الأجنبية، ولا غرابة إذن أنه كان ينظر للقضية من واقع كونه قائداً لحركة التحرر في بلاده، أي أنه كان يمارس التنظير والتطبيق في نفس الوقت لمصلحة عملية التحرر الوطني. لكي نعرف قيمة الثقافة في هذا الميدان، يقول كابرال إن علينا أن ننظر إلى أي مدى يسعى المستعمر لخنق وتغيير الثقافة المحلية. من أقوى المؤشرات على خطورة السلاح الذي لديك مدى خوف العدو منه.

African Nation in Context – The Case of the Sudan." In B. F. Bankie and K. Mchombu's (eds.) *Pan-Africanism and African Nationalism: Strengthening the Unity of Africa and its Diaspora*. Asmara and Toronto: Red Sea Press. pp. 211-221.

72 الاقتباس أعلاه من خطاب لأمليكار كابرال بعنوان «التحرر الوطني والثقافة» (Cabral, 1974).

في ورقة بعنوان «التحرر الوطني والثقافة» يقول كابرال:

«يعلّمنا التاريخ أنه، في ظروف تاريخية معيّنة، يكون من السهل على أجنبي ما أن يفرض حكمه على شعب ما. لكن التاريخ أيضا يعلّمنا أنه مهما كانت العناصر المادية لذلك الحكم فإنها لا يمكن الحفاظ عليها بدون ممارسة القهر الدائم والمنظّم للحياة الثقافية لذلك الشعب. ذلك الحكم الأجنبي لا يمكنه أن يستقر جيدا إلا إذا قام فعليا بتدمير جزء مهم من كينونة الشعب المحكوم. على التحقيق فإنه من أجل الهيمنة على أمة أخرى بقوة السلاح فلا بد، قبل كل شيء، من حمل السلاح لتدمير ثقافتها، أو على الأقل تحييد وشلّ تلك الثقافة. ذلك لأنه ما دام هناك قطاع من تلك الأمة قادرا على معيشة حياته الثقافية فلن تكون الهيمنة الأجنبية واثقة من استمراريتها. في حالة بقاء الحياة الثقافية المحلية فإنه في أي لحظة تاريخية معطاة، وبناء على العوامل الداخلية والخارجية التي تحدد تطور المجتمع المعني، ستتخذ المقاومة الثقافية أشكالا جديدة (سياسية، اقتصادية، عسكرية) ونصب عينها أن تتحدى الهيمنة الأجنبية تحديا جادا.

«الوضع النموذجي بالنسبة لأي حكم أجنبي، إمبرياليا كان أو غير ذلك، هو أحد هذين: (1) إما أن يقوم فعليا بتصفية جميع سكان البلد المحتل، وبذلك يمحو أي إمكانية لمقاومة ثقافية؛ أو (2) ينجح في فرض وجوده بدون أن يصطدم مع ثقافة السكان المهيمن عليهم، أي أن يوفق تماما بين الهيمنة الاقتصادية والسياسية من ناحية وبين الشخصية الثقافية للسكان من ناحية أخرى. الفرضية الأولى تعني التطهير الإثني، حيث تصفية جميع السكان المحليين، وهي تخلق فراغا يجرّد الهيمنة الأجنبية من محتواها وموضوعها [في الغالب]: أي

الموارد البشرية المراد استغلالها.⁷³ أما الفرضية الثانية فهي حتى اليوم لم يتم حصولها في أي تجربة تاريخية، وعلى العموم فموسوعة التجارب التاريخية البشرية المتاحة حتى الآن تقول إن هذه الفرضية غير ممكنة عملياً: من المستحيل بسط الهيمنة الاقتصادية والسياسية الأجنبية على شعب ما، أيًا كانت مرحلته في مسيرة التنمية الاجتماعية، وبين الحفاظ على ثقافتهم...

لهذا نرى أن الهيمنة الإمبريالية، كونها نقيض الحركة التاريخية الأصيلة للشعوب المقهورة، تكون بالضرورة أيضاً نقيض العمليات الثقافية لتلك الشعوب. نفهم أكثر لماذا تتطلب ممارسة الحكم الإمبريالي، مثل بقية نُظُم الحكم الأجنبية، القهر الثقافي والمحاولة المباشرة وغير المباشرة للسيطرة على الوجوه الأساسية في ثقافة الشعب المقهور... وفقاً لذلك نرى أنه، بما أن الهيمنة الإمبريالية بحاجة ماسة لممارسة القهر الثقافي، فإن التحرر الوطني يكون بالضرورة عملاً ثقافياً.⁷⁴

لأجل ذلك فإن كابرال يرى أننا «حين ندرس تاريخ نضالات التحرر نجد أنها تكون، عموماً، مسبقة بمرحلة من ارتفاع ظواهر ثقافية تتبلور إلى محاولة،

73 أحياناً، في حالات نادرة، قد يختار المستعمر هذا الخيار - خيار التطهير العرقي - لأسباب أولاً أخرى، مثل المرسوم الإمبراطوري الألماني القاضي بإبادة شعب الهيريرو بناميبيا في بداية القرن العشرين، وقد كانت وقتها أكبر مجموعة إثنية بالبلاد بينما هي اليوم أقلية. من المرجح أن إبادة الهيريرو جرت بموجب مرسوم إمبراطوري أصدره القيصر فيلهلم الثاني ونفذه الجنرال لوثر تروتا General Lothar von Trotha بوصفه مبعوث القيصر لتنفيذ تلك المذبحة التي استمرت لإثني عشر شهراً، بدأت من شهر يناير من عام 1904م وانتهت في ديسمبر من عام 1904م لتستمر بعد ذلك معسكرات الاعتقال لسنوات. رغم اعتراف ألمانيا أخيراً بأن ما تم وقتها كان إبادة genocide إلا أنها حتى اليوم ترفض التعويض عما فعلته.

74 Amilcar Cabral. 1974. "National Liberation Culture." *Transitoion*, 45: 12-17.

ناجحة أو فاشلة، لتوكيد الشخصية الثقافية للشعب المقهور في صورة رفض للشخصية الثقافية للقاهر. أيًا كانت حالة الاضطهاد التي ترزح تحتها أمة محكومة أجنبيًا، وأيًا كان تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في تمديد ذلك الاضطهاد، تبقى دوماً بذرة المقاومة في الثقافة، بحيث تقود عاجلاً أم آجلاً إلى ظهور حركة تحرر.⁷⁵ لذلك فهناك مزوجة واضحة بين الثقافة وبين الأوضاع الاقتصادية والسياسية للشعوب، فالثقافة بهذا الشكل هي ثمرة التاريخ وهي محرّكة التاريخ في نفس الوقت، أي أنها مُجملا بنيت على قاعدة الظروف المادية وعلاقات الإنتاج المحلية، التي تراكمت معطياتها عبر التاريخ المحلي، في حين هي كذلك محرّكة لضمائر الشعوب كيما تحرز تطلّعاتها المادية (الاقتصادية والسياسية). والثقافة كذلك مفتاح لفهم تواريخ الشعوب لأنها للشعوب مثل البصمة الوراثية للأفراد: «إذا كان التاريخ يسمح لنا بمعرفة طبيعة ومسببات الاختلالات والنزاعات (اقتصادية وسياسية واجتماعية) التي ترسم تطور مجتمع ما، فإن الثقافة تعلّمنا ماذا كانت التوفيقات الديناميكية التي تهيكلت واستقرت بعقلية ذلك المجتمع كحلول لتلك النزاعات، في كل مرحلة من تطور نفس المجتمع وهو يسعى نحو البقاء والنماء.»⁷⁶

في هذا الطرح يقوم كابرال بوضع الثقافة في موضع «القناة» بين البناء التحتي والبناء الفوقي في المجتمع. البناء التحتي يعني الشروط المادية (الاقتصاد وعلاقات الإنتاج) التي تُبنى عليها المجتمعات، والبناء الفوقي يعني مؤسسات الحوكمة والعلاقات الاجتماعية، بالإضافة للمعتقدات والقيم والفنون التي تميّز شخصية تلك المجتمعات؛ ذلك حسب المنهج المادي التاريخي.⁷⁷

75 كابرال، مصدر سابق (ترجمة المؤلف من اللغة الانكليزية).

76 كابرال، مصدر سابق.

77 منهج المادية الديلكتيكية من المنجزات الفكرية لكارل ماركس، لكن غير الماركسيين استعملوه

كذلك قام ستيف بيكو، في جنوب أفريقيا، بتعريف الثقافة واعتمادها على أساس أنها «الإجابة المركبة للمجتمع على مشاكل الحياة المتنوعة». ⁷⁸ وكون الثقافة إجابة مركبة، مخلوطة، وغير مبرّوة، يجعلها كأننا ديناميكيا في مقابلة مشاكل الحياة المتنوعة، إذ يقول: «نحن نعيش مشاكل جديدة كل يوم، وأيا كان رد فعلنا عليها فإنه يضيف لثراء ثقافتنا». كذلك من المساهمات الفكرية التي تتظر للثقافة بصورة أوسع، باعتبارها مركبا كاملاً لحال المجتمعات (أي يشمل المكونات المادية والمعنوية معا، اقتصادية وسياسية واجتماعية... إلخ)، وبالتالي ميدانا لعملية الصراع التحرري ولعملية البناء التنموي كذلك، مساهمة «منهج التحليل الثقافي» لمحمد جلال هاشم وأبكر آدم اسماعيل، وهما من الأفروعموميين السودانيين الذين يمكن اعتبارهم من الجيل الرابع (المعاصر الحديث) للأفروعموميين.

وفق خلاصاته تلك يقترح كابرال خطأ واضحا في التعامل مع الثقافة في إطار عملية التحرر الوطني وتصفية الاستعمار، إذ يقول: «أي شعب يحزّر نفسه من الهيمنة الأجنبية لن يكون حرّاً من الناحية الثقافية إلا إذا عاد إلى خط السير التصاعدي الخاص بثقافته المحلية، وبدون التقليل من أهمية المساهمة الإيجابية من ثقافة المستعمر والثقافات الأخرى. الثقافة المحلية يغذيها الواقع المعاش وترفض التأثيرات الضارة مثل أي نوع من الدونية تجاه ثقافة الآخر». ⁷⁹ وحين نموضع ثقافات الشعوب بهذه الصورة التي عرضها كابرال نعرف كيف نستعملها كوسيلة من وسائل التحرر والتنمية، فنتمسك بها تمسكا غير متعصب،

ويستعملوه كذلك. هنالك الكثير ممن استعمل منهج المادية الديكتيكية، وتفرّعه المادية التاريخية، وسط الأفروعموميين، بتفاوت، وإن لم يكن ماركسيا بالضرورة (أوماركسيا كلاسيكيا)، مثل كابرال ونييري وآخرون.

78 Stephen Biko. 1978. *I Write What I Like: Selected Writings*.

79 كابرال، مصدر سابق.

في حين نبقى منفتحين على الثقافات الأخرى ولكن بنديّة، فالاستفادة من ثقافات الآخرين، وتطوير ثقافتنا نفسها، أمر ليس حكيماً فحسب وإنما من طبيعة الثقافة الديناميكية نفسها، لكن إذا غابت النديّة في هذه العملية الديناميكية فإن الشعب سيخسر من التبادل الثقافي أكثر من أن يكسب.

الانتماء الاستراتيجي والانتماء الإنساني

في عالمنا المعاصر لم تعد الطموحات الإنسانية الكبيرة غريبة على الآراء العامة وعلى المشاعر العامة، في كافة أرجاء الكوكب، ولم يعد الحديث عن وحدة البشرية جمعاء، في الحقوق والنديّة والتبادل الفكري والإنتاجي والجمالي، ضرباً من الشاعرية التي لا يتفوّه بها إلا من هم في عداد المجانين. على العموم يمكن أن نقول إن الأفراد والمجموعات التي تعتبر نفسها تقدّميّة، تؤمن بهذا الطموح العام، وتحسب وترزع أنها تسعى له، كيما يتحقق يوماً ما. لكن، الجميع يعرف أن العالم اليوم لم يبلغ ذلك الطموح بعد، وأن واقع الأشياء هو أن الظلم والتمييز بين البشر، وفقاً لأنواعهم وأجناسهم وطبقاتهم، وغير ذلك من الانتماءات، ما زال واقعا ملموساً ومؤسسا، وما زالت هنالك تشاريع ومؤسسات وسلطات تجعل كل فرد فينا، وكل مجموعة، متأثرين يومياً بسبب انتماءاتهم تلك، الموروثة أو المكتسبة.

ووفقاً لتلك الأوضاع المعاصرة، والمشهودة، فإن القوى التقدمية لا تجد أمامها مفراً من أن تنتظم وفق قدراتها وأولوياتها وتحاول تغيير هذه الأوضاع إلى ناحية الطموح الكبير. لذلك نجد اليوم مثلاً حركات نسائية، أي تسعى إلى تقوية النساء وتغيير أشكال التمييز المبنية على النوع (الجنس) التي تضع الكثير من النساء تحت وطأة ظروف ليس فيها أي مساواة مع الرجال. هذه الحركات النسائية عموماً لا تقول بأن طموحاتها القصوى هي أن يأتي يوم تكون فيه كل

نساء العالم منضويات تحت منظمات نسائية وتكون للنساء فضاءاتهن الخاصة المعزولة وبرامجهن ومشاريعهن الخاصة بهن فقط، بل طموح تلك الحركات أن يأتي يوم لا تكون فيه هنالك حاجة لحركات نسائية، أي تصبح النساء متساويات تماماً في المجتمع العالمي والمجتمعات المحلية ويصبح وجود حركات نسائية مثله مثل وجود حركات رجالية، غير ذي جدوى. ولنفس السبب مثلاً، نجد هنالك حركات عمالية وحركات فلاحية، مقسمة حسب قطاعات العمل والإنتاج، تسعى لضمان وتعزيز حقوق العمال وصون مكتسباتهم وتغيير الأوضاع بحيث تنتهي أشكال استغلالهم وظلمهم في عوائد الإنتاج واستبعادهم من القرارات الإدارية والاقتصادية التي تؤثر على حياتهم.

المنتمون لهذه الحركات النسائية والعمالية، من النساء والرجال، لديهم انتماء والتزام لحركاتهم في نفس الوقت الذي لديهم فيه انتماء والتزام للطموحات الإنسانية الكبرى. هذا ما نسميه الانتماء الاستراتيجي والانتماء الإنساني، فهنالك في الظروف التاريخية المعاصرة، حسب مواقع الناس، ما يدعوهم لأن تكون لهم انتماءات استراتيجية، وتلك الانتماءات الاستراتيجية متناغمة عموماً مع انتمائها الإنساني الكبير وإن كان في المرحلة يبدو أنه لا يستوعب كافة أطياف ذلك الانتماء الإنساني. ويمكن أن نقول إن شروط تلك الانتماءات الاستراتيجية هي:

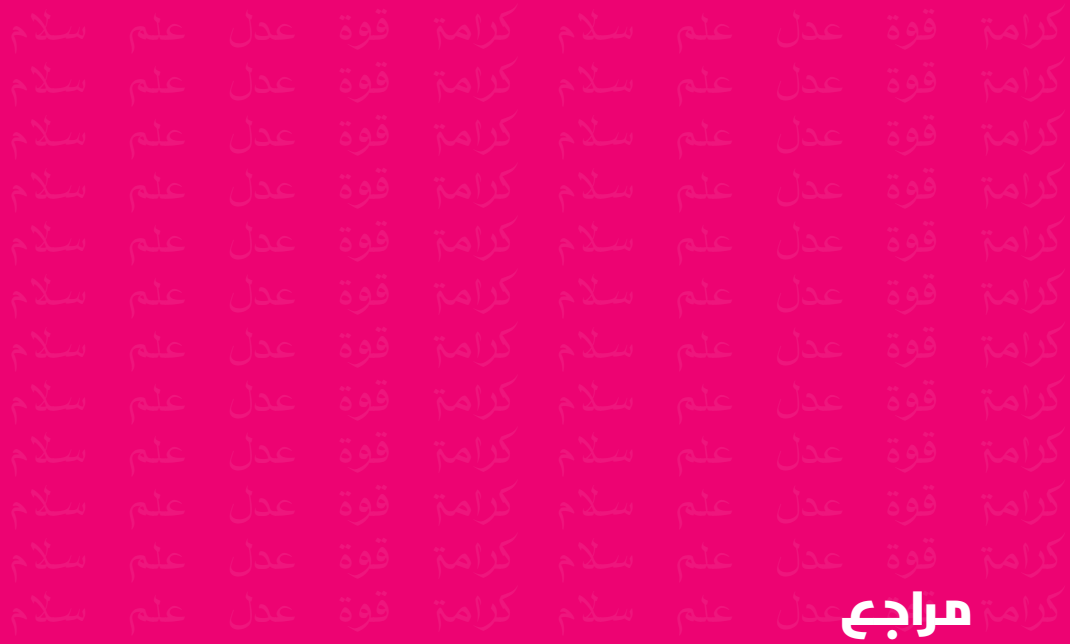
- (1) أن تكون هنالك مجموعة لها مصالح مشتركة، أو مظالم مشتركة، ووعي عام مشترك بخصوصها؛ (2) أن تكون هنالك ظروف موضوعية تجعل سعيهم الجماعي بخصوصها، بدل السعي الأحادي، مجدياً؛ (3) أن لا يكون ذلك السعي الجماعي متناقضاً في أهدافه وأدواته مع طموحات الانتماء الإنساني الكبير؛ ثم (4) كل واحدة من الشروط أعلاه عرضة للمراجعة، بين الفينة والأخرى، مع تغيرات الأوضاع.

وهكذا نرى أن الانتماءات الاستراتيجية ليست مساعٍ معقولة فحسب، إنما مطلوبة

لدفع الأجندة الكبرى، حسب الظروف والإمكانات. وفي واقع الأمر فالذين يدعون مثلا لنبذ تلك الانتماءات الاستراتيجية نجدهم عموما من ناقصي الوعي النقدي والإلمام بشروط الواقع المعاصر، بلة أحداثه. كما أن تلك الانتماءات الاستراتيجية لا تعني الارتباط الجاف شعوريا، العقلي فقط، أي خواء أفرادها من أي تعاطف مع انتمائهم الاستراتيجي ذلك، وتهيئهم للتخلص منه في أي لحظة، بل لا يمنع أن يكون هنالك أيضا عنصر حماس، وعاطفة إيجابية، تجاه ذلك الانتماء، ما دامت لا تعمي عن الانتماء والضمير الإنساني الأكبر وغاياته.

وهذا هو حال الحركة الأفروعمومية. كما ذكرنا سابقا فالحركة هدفها تحرر وتنمية مجموعة بشرية لديها مصالح ومظالم مشتركة، هم أهل القارة الأفريقية والمنحدرين منهم في القرون المعدودة الماضية التي شهدت تحولات استثنائية في واقع القارة، وتلك المصالح والمظالم المشتركة وليدة تاريخ وحاضر لم تكن تلك المجموعة تطلبه أو تسعى إليه، بل وقع عليها ثم صار لزاما عليها أن تستجيب له وتواجهه. كذلك فإن من الواضح والمستوفى شرحا أن الظروف الموضوعية تجعل العمل المشترك من أجل تحرر وتنمية الأفرقة أجدى من العمل الأحادي، للدول أو الجماعات أو الأفراد، لتحقيق تلك الاهداف. وأخيرا، من المؤكد عند الحركة الأفروعمومية، والمشهود عليه في سيرورتها العامة، أنها لا تتعارض في أهدافها وأدواتها مع طموحات الانتماء الإنساني الكبير. فالثابت تاريخيا، منذ بداية الحركة وحتى الآن، أنها لم تعدم عضويات وصدقات وتحالفات ملتزمة ومحترمة مع مجموعات وحركات من عموم الطيف الإنساني الكبير وتنتمي للطموح الإنساني الكبير الذي ذكرناه آنفا. بل كان دوما من الواضح عن معظم رموز الأفروعمومية أن تحرر وتنمية الأفرقة، بينما له خصوصياته الموضوعية، حسب السياق التاريخي، إلا أنه لا يكتمل بدون تحرر وتنمية جميع الشعوب ذات المصالح والمظالم المشابهة. لكن الظروف الموضوعية

تجعل الانتماءات الاستراتيجية ضرورة عمل وضرورة أولويات. لذلك فعلى وجه التحقيق، مثل الحركات النسائية والحركات العمالية، وغيرها، فإن آخر محطة في قطار الأفروعمومية - المحطة المنشودة - هي أن يصبح لدينا عالم لا يحتاج لحركة أفروعمومية. أما قبل تلك المحطة فما زال أمام الأفروعمومية الكثير من المهام لتؤديها، وهي لذلك باقية.



English References:

Bénicourt, E. 2004. 'Against Amartya Sen.' L'Économie politique, 23, 72–84. <https://doi.org/10.3917/leco.023.0072>

Brockmann, Miguel D'escoto. 2009. Address by the President of the Sixty–Third Session of the United Nations General Assembly, at the Launch of the World Day of Social Justice, United Nations, New York 10 February 2009: <https://www.un.org/esa/socdev/social/intldays/IntlJustice/launch10Feb09/PGA.pdf>

Cahmbers, Robert. 1983. Rural Development: Putting the Last First. Lagos: Longman.

Drèze, Jean, and Amartya Sen (eds.) 1991. The Political Economy of Hunger: Volume 2: Famine Prevention. Oxford: Oxford University Press, 1991. Oxford Scholarship Online, 2008.

Du Bois, W.E.B. 1935. "A Negro Nation Within the Nation," *Current History*: 269.

Du Bois, W.E.B. 1953 (March). "On the future of the American Negro", W. E. B. Du Bois Papers (MS 312), Special Collections and University Archives, University of Massachusetts Amherst Libraries.

<https://credo.library.umass.edu/view/full/mums312-b203-i031>

Esedebe, P. Olisanwuche. 1994. *Pan-Africanism: The Idea and the Movement, 1776-1991*. (2nd ed). Washington D.C.: Howard University Press.

Freyhold, Michaela Von. 1979. *Ujamaa Villages in Tanzania: Analysis of a social experiment*. New York, NY: Monthly Review Press.

Hashim. M. Jalal. 2019. *To Be or not to Be: Sudan at Crossroads*. Dar es Salaam: Mkuki na Nayota Publishers

Malik, Khalid. 2014. 'Advancing, Sustaining Human Progress: From Concepts to Policies.' Inaugural Mahbub ul Haq-Amartya Sen Lecture, University de Geneve.

Mwakikagile, Godfrey. 2010. *Nyerere and Africa: End of an Era*. Pretoria and Dar es Salaam: New Africa Press.

Moore Lappé, Frances and Joseph Collins. 1977. *Food First: Beyond the Myth of Scarcity*. Boston: Houghton Mifflin Company

Moore Lappé, Frances, Joseph Collins and Peter Rosset.

1998. World Hunger: 12 Myths (2nded). Grove Press/Earthscan.

Navarro, V. 2000. 'Development and quality of life: a critique of Amartya Sen's Development as freedom.' Int J Health Serv.; 30(4): 661-74.

Nyerere, Julius K. 1967. Freedom and Unity/Uhuru na Umoja: A Selection from Writings and Speeches 1952-65. London: Oxford University Press

Nyerere, Julius. 1968. Freedom and Development (pamphlet). Accessed October 2021:

https://www.juliusnyerere.org/resources/view/freedom_and_development

Nyerere, Julius K. 1968. Ujamaa—Essays on Socialism. Dar es Salaam: Oxford University Press.

Nyerere, Julius K. 1969. Freedom and Socialism/Uhuru na Ujamaa: A Selection from Writings and Speeches, 1965-1967. Dares Salaam, Nairobi, London, New York: Oxford University Press.

Nyerere, Julius K. 1973. Freedom and Development/Uhuru na Maendeleo: A Selection from Writings and Speeches, 1968-1973. Dares Salaam and London: Oxford University Press.

O'Hearn, D. 2009. 'Amartya Sen's Development as Freedom: Ten Years Later', Policy and Practice: A Development Education Review, 8(Spring): 9-15.

Ostrom, Elinor. 1990. Governing the Commons. Cambridge Uni-

versity Press.

Polanyi, Karl. 1944. *The Great Transformation: The political and economic origins of our times*. 2001 edition, forwarded by Joseph Stiglitz. Boston: Beacon Press.

Rodney, Walter. 1972a. *How Europe Underdeveloped Africa*. Dar es Salaam: Tanzania Publishing House and London: Bogle-L'Ouverture Publications.

Rodney, Walter. 1972b. "Tanzanian Ujamaa and Scientific Socialism." *African Review* [Dar es Salaam, Tanzania], 1(4): 61–76.

Schneider, Leander (2004). "Freedom and Unfreedom in Rural Development: Julius Nyerere, Ujamaa Vijijini, and Villagization." *Canadian Journal of African Studies*, 38(2): 344–392

Sen, Amartya. 1982. *Choice, Welfare, and Measurement*. Oxford: Basil Blackwell. Amartya Sen. 1984. 'Well-Being, Agency and Freedom: The Dewey Lectures.' *The Journal of Philosophy* (1985), 82(4): 169–221.

Sen, Amartya. 1982. *Choice, Welfare, and Measurement*. Oxford: Basil Blackwell.

Sen, Amartya. 1999. *Development as Freedom*. Toronto: Random House.

Schumacher, E F. 1973. *Small Is Beautiful: Economics as If People Mattered*. New York: Harper & Row.

Sheikheldin, Gussai. 2007." *Practical Action in Sudan: How can*

the approach of intermediate technology be further implemented to provide solutions for development problems in Sudan?" McMaster University: SEP Publications.

Sheikheldin, Gussai H. 2015. "Ujamaa: Planning and Development Schemes in Africa, Tanzania as a Case Study". *Journal of Pan-African Studies*, 8(1): 78-96.

Shivji, Issa G. 2012. "Nationalism and pan-Africanism: decisive moments in Nyerere's intellectual and political thought." *Review of African Political Economy*, 39(131): 103-116.

Smith, M. K. 1996, 2006. 'Community development', *The encyclopedia of informal education*, Retrieved from:

www.infed.org/community/b-comdv.htm.

The South Commission. 1990. *The Challenge to the South*. Oxford University Press.

Stiglitz, Joseph. 2018. *The Stockholm Statement: New Strategies for Inclusive Development*, lecture organized by the World Bank, Nairobi, Kenya, May 9, 2018; and Presentation at the Economic and Social Research Foundation (ESRF) and Embassy of Sweden in Tanzania High Level Roundtable Forum event, Dar es Salaam, May 3, 2018.

UNDP 1990. *Human Development Report 1990*. Oxford University Press.

Zafarullah, H. and A. S Huque. 2005. "Understanding Devel-

opment Governance: Concepts, Institutions and Processes.” In Huque, A. S and H. Zafarullah (eds.) International Development Governance. New York: Dekker/CRC Press.

مراجع باللغة العربية:

- البشير، عبدالله الفكي. 2021. أطروحات ما بعد التنمية الاقتصادية: التنمية حرية - محمود محمد طه وأمارتيا كومار سن (مقاربة). الخرطوم: دار الأجنحة.
- همرور، قصي. 2008. «عمل المرأة والمنزل الإفريقي: ضمن قضايا الجندر والتنمية». نقدي، مجلة الكترونية. العدد الثاني (ابريل-يونيو).
- همرور، قصي. 2018. «الأفروعمومية واليسار الإفريقي»، مجلة الحداثة السودانية، العدد 11، سبتمبر 2018، صفحات 72-76.
- همرور، قصي. «تعريف عام بالحركة الافروعمومية»، منصة فيسبوك، 7 أبريل 2018:

<https://www.facebook.com/Gussai/posts/10156442780278243>

- همرور، قصي. 2020. حوكمة التنمية: قضايا وأطروحات. هيئة الخرطوم للصحافة والنشر
- همرور، قصي. 2020. سعاة أفريقيا: مدخل إلى تاريخ وآفاق الحركة الأفروعمومية. جوبا: دار رفيقي.
- همرور، قصي، « الأستاذ محمود والمعلم نيريري: صديقان لم يلتقيا»، 23 يوليو 2015، منصة فيسبوك:

<https://www.facebook.com/Gussai/posts/10153657559528243>

- همرور، قصي. 2021. « شجن القضايا الكبرى: التنمية - كتاب جديد ومقاربة

جديدة.» صحيفة التغيير الإلكترونية في 14 أكتوبر 2021:

2v73zhzy/com.tinyurl//:https

طه، محمود محمد. 1953. خطاب إلى المحامي العام في الباكستان بشأن دستور الباكستان والقرآن، جريدة صوت السودان.

طه، محمود محمد. 1955. أسس دستور السودان: لقيام حكومة جمهورية فدرالية ديمقراطية اشتراكية. موقع الفكرة الجمهورية: org.alfikra.www

طه، محمود محمد. 1958. «التعليم: خطاب إلى عميد معهد بخت الرضا الأستاذ عثمان محبوب». أعيد نشره في الكتاب الثاني من سلسلة رسائل ومقالات، لمحمود محمد طه، مايو 1973.

طه، محمود محمد. 1974. الدين والتنمية الاجتماعية. موقع الفكرة الجمهورية: org.alfikra.www

طه، محمود محمد. 1971. تطوير شريعة الأحوال الشخصية. موقع الفكرة الجمهورية: org.alfikra.www

طه، محمود محمد. 1971. ندوات الخواطر (سلسلة)، أدرمان، أكتوبر-ديسمبر. موقع الفكرة الجمهورية (تسجيل وتقرير مكتوب): org.alfikra.www

علي، تيسير محمد. 1994. زراعة الجوع في السودان. القاهرة: مركز الدراسات السودانية. (ترجمة محمد علي جادين)

العتيبي، محمد الفاتح عبدالوهاب. 2020. الحركة التعاونية: أهداف اقتصادية، وسائل إنسانية. سلسلة قراءة من أجل التغيير (86). الخرطوم: مشروع الفكر الديمقراطي.

العتيبي، محمد الفاتح عبدالوهاب. 2017. «التعاونيات ذراع الاشتراكية لتحقيق المساواة الاقتصادية في فكر الأستاذ محمود محمد طه». ورقة قدمت في «مؤتمر الدين والحداثة: الأستاذ محمود محمد طه نموذجاً»، بواسطة نادي الفلسفة السوداني، 23-25 أكتوبر.

ضو البيت، شمس الدين. 2017، «انتزاع المستقبل: نحو أفق تنموي جديد»، مجلة
الحدأة السودانية، العدد 7، سبتمبر 2017، صفحات 10-15